

## الاستدلال باليقين في مباحث العام عند الأصوليين

إعداد

د. علي بن عبد العزيز إبراهيم المطرودي

وكيل كلية الشريعة

والأستاذ المساعد في قسم أصول الفقه

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي النبي الأمين، وعلي آله وصحبه الغر الميامين، وعلي التابعين لهم بإحسان إلي يوم الدين، أما بعد:

فإن علم أصول الفقه من العلوم المهمة في الشريعة الإسلامية، فهو طريق الفقه الذي قال عنه صلي الله عليه وسلم: (من يرد الله به خيراً يفقه في الدين)<sup>(١)</sup>، وفي هذا العلم قواعد ومسائل وأدلة يحتاج إليها طالب العلم الشرعي وغيره، لما فيها من العموم والشمول بحيث يمكن تطبيقها في جل العلوم.

وقد ألفت الأصوليين يكترون من التعليل والاستدلال علي مسائلهم باليقين، بحثت عن دراسة تبحث هذا الأمر فلم أظفر من ذلك علي شيء، ولذا عزمت علي دراسة هذا الموضوع نظيراً وتطبيقاً علي مسائل العام بعد ما تبينت لي أهمية والتي تتجلي فيما يأتي:

### أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١. أن اليقين مطلب عزيز، ولذا فإن الاستدلال به له مكانة لا تخفي.
٢. ورود الاستدلال باليقين في كثير من المسائل الأصولية.
٣. عدم وجود دراسة تبين هذا الاستدلال والموقف منه في مختلف المسائل.
٤. أن كثيراً من مواضع الاستدلال به مجرد دعاوي، وهذا يزيد من أهمية الموضوع، إذ الحاجة لبيان صحة ذلك من عدمه قائمة.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين (٣٩)، وصحيح مسلم مع شرح النووي، كتاب الزكاة، باب: النهي عن المسألة (١٢٨ / ٧)

٥. أن دراسة هذا الموضوع وما يشبهه تنمي لدي الباحث والقارئ كيفية الاستدلال لما يريد الوصول إليه.

٦. أن دراسة هذا الموضوع وما يشبهه تنمي لدى الباحث والقارئ كيفية إيراد الحجج والمناقشة علي الأدلة غير المقبولة ونقضها.

### أهداف الموضوع:

١. دراسة الاستدلال باليقين وبيان مدي اعتباره من عدمه.

٢. بيان علاقة اليقين بالقطع والاستصحاب.

٣. بيان أثر الاستدلال باليقين في مسائل العام.

### الدراسات السابقة في الموضوع:

كما أسلفت بعد البحث والاطلاع والتمحيص لم أجد من تعرض لهذا الموضوع، ولكن قد يخطر في ذهن القارئ سؤال عن علاقته برسالة: القطع والظن عند الأصوليين للشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري، فأقول: بأن رسالة سعد إنما تبحث في المسائل التي قيل فيها بالقطع والظن والأحكام المتعلقة بذلك دون النظر إلي الاستدلال علي هذه المسائل، وموضوعي متعلق بالمسائل التي استدل عليها بدليل اليقين، ومما يؤكد الانفصال بين الموضوعين أنني ذكرت في التطبيق علي هذا الموضوع ثماني مسائل من باب العام لم يرد منها في الرسالة المذكورة سوي مسألتين هما مسألة: دلالة العام علي أفراده من حيث الظن والقطع<sup>(١)</sup>، ومسألة: حجية العام فيما بقي بعد التخصيص<sup>(٢)</sup>، ومع ورودها إلا أن طريقة بحثهما مختلفة.

### خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلي مقدمة، وفصلين:

---

(١) انظر: القطع والظن عند الأصوليين (١/ ٣٢٥) وعنوانها عنده: مفاد العام غير المخصوص.

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٣٣٠) وعنوانها عنده: مفاد العام المخصوص.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ودراساته السابقة، وتقسيماته، ومنهجه.

## الفصل الأول: اليقين وحجية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف اليقين.

المبحث الثاني: درجات الإدراك، ومنزلة اليقين منها.

المبحث الثالث: العلاقة بين اليقين والقطع.

المبحث الرابع: العلاقة بين اليقين والاستصحاب.

المبحث الخامس: حجية اليقين.

## الفصل الثاني: الاستدلال باليقين في مسائل العام، وفيه تمهيد وثمانية مباحث:

التمهيد في: تعريف العام.

المبحث الأول: إثبات صيغ العموم.

المبحث الثاني: دلالة العام بين الظن والقطع.

المبحث الثالث: عموم الجمع المعروف بـ (ال).

المبحث الرابع: عموم المفرد المعروف بـ (ال).

المبحث الخامس: عموم الجمع المنكر.

المبحث السادس: استفادة العموم من العطف علي العام.

المبحث السابع: الحكم عند تعارض الخاص المتقدم مع العام المتأخر عنه.

المبحث الثامن: حجية العام فيما بقي بعد التخصيص.

الخاتمة.

مصادر البحث ومراجعته.

## منهج البحث:

سرت في بحث هذا الموضوع المنهج الآتي:

١. جمعت المادة العلمية من مصادرها الأصلية.
٢. درست دليل اليقين، وبينت مدى حجية استقلالاً.
٣. درست الاستدلال باليقين في مسائل العام، وناقشت ما يحتاج إلى مناقشة بعد ذكره.
٤. اتبعت في بحث المسائل الخلافية المنهج الآتي:
  - أ- تحرير محل الخلاف فيها.
  - ب- ذكر أهم الأقوال في المسألة، مع نسبة كل قول لقائله، علي أن يكون من بينها القول المستدل له بدليل اليقين.
  - ج- ذكر دليل اليقين لمن استدل به.
  - د- ذكر ما يرد علي هذا الدليل من مناقشات واعتراضات، والجواب عما يمكن الجواب عنه منها بعد الدليل مباشرة.
٥. عزوت الآيات إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية.
٦. خرجت الأحاديث من كتب السنة، واكتفيت بذلك عند ورود الحديث في الصحيحين أو أحدهما. فإن لم أجد فيهما أو في أحدهما فإنني أضيف مع تخرجه خلاصة كلام أهل الاختصاص فيه قوة وضعفاً.
٧. وثقت النقول والأقوال والتعاريف ونحو ذلك مما أنقله من مصادره الأصلية، ولم ألجأ للنقل بالواسطة إلا عند التعذر.
٨. ترجمت للأعلام غير المشهورين الذين مر ذكرهم في البحث.
٩. المعلومات التفصيلية للمراجع اكتفيت بذكرها في فهرس المراجع حتي لا أثقل بها حواشي البحث.

## الفصل الأول اليقين وحجيته

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف اليقين.

المبحث الثاني: درجات الإدراك، ومنزلة اليقين منها.

المبحث الثالث: العلاقة بين اليقين والقطع.

المبحث الرابع: العلاقة بين اليقين والاستصحاب.

المبحث الخامس: حجية اليقين.

## المبحث الأول تعريف اليقين

### المطلب الأول: تعريف اليقين في اللغة:

اليقين في اللغة: مصدر: أيقن يوقن إيقاناً، فهو موقن.  
و((اليقين: هو العلم وإزاحة الشك، وتحقيق الأمر.... واليقين: نقيض الشك))<sup>(١)</sup>.  
وهو في أصل اللغة بمعنى الاستقرار، يقال: يقن الماء في الحوض يعني استقرار فيه<sup>(٢)</sup>.  
واليقين في الاصطلاح فيه استقرار وثبات علي الشيء.

### المطلب الثاني: تعريف اليقين في الاصطلاح:

عرف اليقين في الاصطلاح بتعريفات منها:

١. عرفه أبو الخطاب بقوله: ((وأما اليقين فهو: وضوح حقيقة الشيء في النفس))<sup>(٣)</sup>.
٢. وعرفه ابن قدامة بقوله: ((اليقين: ما أذعنت النفس إلى التصديق به وقطعت به، وقطعت بأن قطعها به صحيح بحيث لو حكى لها عن صادق خلافه لم تتوقف في تكذيب الناقل))<sup>(٤)</sup>.
٣. وعرفه ابن تيمية بقوله: ((وأما اليقين فهو: طمأنينة القلب واستقرار العلم فيه))<sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب، مادة يقن (١٣ / ٤٥٧). وانظر: مقاييس اللغة (٦ / ١٥٧)، والمصباح المنير (٣٥١)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (١٦٠١).

(٢) انظر: مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٣ / ٣٢٩)، والتعريفات (١٧٩)، وغمز عيون البصائر (١ / ١٩٣).  
(٣) التمهيد (١ / ٦٤).

(٤) روضة الناظر (١ / ١٢٩).

٤. وعرفه الجرجاني بقوله: ((وفي الاصطلاح: اعتقاد الشيء بأنه كذا، مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا مطابقاً للواقع، غير ممكن الزوال))<sup>(١)</sup>.

فقوله: اعتقاد الشيء بأنه كذا: جنس في التعريف يدخل فيه الظن.

وقوله: مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا: قيد أخرج الظن.

وقوله: مطابقاً للواقع: قيد يخرج الجهل.

وقوله: غير ممكن الزوال: قيد يخرج اعتقاد المقلد المصيب<sup>(٢)</sup>.

٥. وعرفه بعض الأصوليين بقولهم: ((اليقين: جزم القلب، مع الاستناد إلى الدليل القطعي))<sup>(٣)</sup>.

وهذا التعريف هو الأقرب لحقيقة اليقين، وذلك لأن من شرط اليقين الجزم، مع الاستناد إلى الدليل القطعي، وقد أهملت التعاريف السابقة الشرط الخير في ذلك، ولذا لم تمنع من دخوله غير المعروف معه.

### شرح التعريف وبيان محترزاته:

قوله: جزم القلب: أي قطعه بالشيء من غير تردد فيه<sup>(٤)</sup>.

وهذا القيد يخرج الظن والشك والوهم، لأنه لا جزم فيها.

وقوله: مع الاستناد إلى الدليل القطعي: المراد قطعي الثبوت والدلالة، وهذا يخرج

الاعتقاد، لأن المعتقد يجزم بلا مستند<sup>(٥)</sup>.

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٣/ ٣٢٩).

(٢) التعريفات (١٧٩).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) غمز عيون البصائر (١/ ١٩٣).

(٥) انظر: مادة (جزم) في المصباح المنير (٥٦).



## المبحث الثاني

### درجات الإدراك، ومنزلة اليقين منها

#### درجات الإدراك هي:

١. اليقين، وقد سبق.
  ٢. الاعتقاد وهو: جزم القلب من غير استناد إلى الدليل القطعي، كاعتقاد العامي.
  ٣. الظن وهو: الأمر الراجح من أمرين أحدهما أقوى من الآخر.
  ٤. الشك وهو: التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما علي الآخر.
  ٥. الوهم وهو: الأمر المرجوح من أمرين أحدهما أقوى من الآخر<sup>(١)</sup>.
- وهناك ما يسمى بالظن الغالب، وهو داخل في الظن فيما سبق، إلا أنه ظن زادت قوته بما احتفت به من قرائن<sup>(٢)</sup>.
- ومن خلال هذا الترتيب والتعريف يتضح أن اليقين هو أعلي هذه المراتب وأقواها، ولذا تجد العلماء يحتجون به ويستندون إليه في إثبات مسائل العلوم المختلفة متى ما توافر لديهم هذا الاستدلال.
- ومن هذا الباب استناد الأصوليين إليه في مسائل علم أصول الفقه.

---

(١) انظر ما يتعلق بمصطلح الظن والشك والوهم والاعتقاد في: غمز عيون البصائر (١/ ١٩٣)، وعمدة الناظر علي الأشباه والنظائر (١١٧ - ١٢١)، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (١٦٩).

(٢) انظر: المراجع السابقة

(٣) انظر: العدة (١/ ٨٣)، وقواطع الأدلة (١/ ٢٣)، والتمهيد لأبي الخطاب (١/ ٥٧).

### المبحث الثالث العلاقة بين اليقين والقطع

القطع في اللغة: مصدر قطع يقطع قطعاً.

يقول ابن فارس: ((القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد يدل علي صرم وإبانة شيء من شيء يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعاً، والقطيعة: الهجران، يقال: تقاطع الرجلان إذا تصارما...))<sup>(١)</sup>.

وقال الراغب الأصفهاني: ((القطع: فصل الشيء مدركاً بالبصر كالأجسام، أو مدركاً بالبصيرة كالأشياء المعقولة))<sup>(٢)</sup>.

وهذه المادة ترد لمعان كثيرة<sup>(٣)</sup>، وأقربها للمعنى الاصطلاحي فصل الشيء وإبانته، فالقاطع بالشيء قد أبان عن نفسه وفصل جميع الاحتمالات بحيث لا يكون لها أثر فيما قطع به وحزم<sup>(٤)</sup>.

أما في الاصطلاح:

فالعلماء لهم منهجان في حقيقة القطع:

الأول: ما لا يرد عليه احتمال مطلقاً.

الثاني: ما لا يرد عليه احتمال ناشئ عن دليل<sup>(٥)</sup>.

فالاحتمال الذي لا يسنده دليل لا يؤثر في القطع.

(١) مقاييس اللغة، مادة: قطع (١٠١ / ٥).

(٢) المفردات في غريب القرآن، مادة: قطع (٤٠٨).

(٣) انظر مادة (قطع) في: مقاييس اللغة (١٠١ / ٥)، والمفردات في غريب القرآن (٤٠٨)، ولسان العرب (٢٧٦ / ٨)، والقاموس المحيط (٩٧١).

(٤) انظر: القطع والظن عند الأصوليين (١٤ / ١).

(٥) انظر: المرجع السابق (١٨ - ٢٣).

هذا وقد أوضح الشيخ سعد الشثري أموراً يشترك فيها كل من اليقين والقطع، وأخري يفترقان فيها:

### فالأمور المشتركة هي:

١. أن كلاً منهما نوع من أنواع الإدراك.
٢. أن الإدراك في كل منهما جازم.
٣. أن كلاً منهما يحتمل مطابقة للواقع وعدم ذلك.
٤. أن كلاً منهما يحتمل بناؤه علي دليل صحيح، ويحتمل غير ذلك.

أما الفروق بينهما فهي:

١. أن اليقين أخص من القطع، لأن اليقين قطع مركب، فهو قطع الإنسان بصحة ما قطع به.
  ٢. أن اليقين تحصل به الثقة ويثلج به الصدر، بينما القطع قد يحقق ذلك وقد لا يحققه.
  ٣. أن اليقين لا يكون معه شك ولا شبهة، بينما القطع قد يوجد معه ذلك<sup>(١)</sup>.
- والفرقان الثاني والثالث محل نظر، إذ إن القطع تحصل به الثقة وينتفي معه الشك والشبهة، وإلا فما معني قطعه بذلك؟
- ولعل من أبرز ما يمكن التفريق بينهما فيه ما يأتي:

١. أن اليقين وصف لما يستقر في الذهن من الإدراك، بينما القطع وصف للدلالة التي تحصل من الدليل، فيقال: دلالة قطعية.

---

(١) انظر: المرجع السابق (١/ ٥٠ - ٥٢)

٢. يطلق اليقين والقطع علي ما يفيد معناها من الأدلة، فيقال: هذه أدلة قطعية، أو يقينية، ويستقل اليقين بحال الإنسان الجازم بالشيء، فيطلق علي حالته تلك اليقين، فهو متيقن، ولا يطلق عليها القطع.

### المبحث الرابع

#### العلاقة بين اليقين والاستصحاب

الاستصحاب في اللغة: مصدر استصحب يستصحب استصحاباً.

قال ابن فارس: ((الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل علي مقارنة شيء ومقارنته... وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه))<sup>(١)</sup>.  
و((الصاحب: الملازم))<sup>(٢)</sup>.

((و استصحب الرجل: دعاه إلي الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه))<sup>(٣)</sup>.

والاستصحاب في الاصطلاح فيه مصاحبة.

#### أما في الاصطلاح:

فعرفه ابن القيم بقوله: ((فالاستصحاب: استفعال من الصحبة، وهي: استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منقياً))<sup>(٤)</sup>.

وعرفه الشوكاني بقوله: ((ومعناه: أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل، مأخوذ من المصاحبة، وهو بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيره، فيقال:

(١) مقاييس اللغة مادة: "صحب" (٣/ ٣٣٥)

(٢) المفردات في غريب القرآن مادة: "صحب" (٢٧٥).

(٣) لسان العرب مادة: "صحب" (١/ ٥٢٠).

(٤) إعلام الموقعين (١/ ٢٩٠).

الحكم الفلاني قد كان فيما مضى، وكلما كان فيما مضى، ولم يظن عدمه، فهو مظنون البقاء<sup>(١)</sup>.

وبناء علي ما سبق يتضح أن بين اليقين والاستصحاب علاقة قوية، وهي أن في كل منهما بقاء علي ما تقرر في ذهن المكلف وعدم الزوال عنه حتي يأتي ما يغيره.

لكن الاستصحاب أعم من حيث إنه يكون فيه استصحاب لما ثبت يقيناً أو ظناً، بينما يختص اليقين بما ثبت قطعاً ويقيناً، وعلي هذا فبينهما عموم وخصوص مطلق.

قال الجويني: ((وإن تقدم يقين وطراً شك لما فيه علامة جلية ولا خفية فعند

ذلك

تأسيس الشرع علي التعلق بحكم ما تقدم، وهذا نوع من الاستصحاب صحيح، وسببه ارتفاع العلامات، وليس هذا من فنون الأدلة، ولكنه أصل ثابت في الشريعة مدلول عليه بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

فيجعل الجويني التمسك باليقين نوعاً من الاستصحاب.

بينما يري الغزالي في المنحول أن اليقين الذي نتناوله في هذا البحث من جنس الاستصحاب، حيث قال: ((وقال بعض الناس: يدل علي رفع الحرج والإباحة، لأنه متردد بين الوجوب والندب، وهذا القدر مستيقن، وهذا من جنس الاستصحاب الفقهي<sup>(٣)</sup>)).

بينما يري ابن السبكي أن اليقين هو الاستصحاب، حيث قال: ((اليقين لا يرفع بالشك، ولا يخفي أنه لا شك مع اليقين، ولكن المراد: استصحاب الأصل المتيقن لا يزيله شك طارئ عليه.

(١) إرشاد الفحول (٢/ ٢٤٨).

(٢) البرهان (٢/ ٧٣٨).

(٣) المنحول (١٠٥).

والغزالي يتكلم هنا عن: مفهوم صيغة الأمر ومقتضاه من حيث الوجوب والندب والإباحة.

فقل إن شئت: الأصل بقاء ما كان علي ما كان، أو: الاستصحاب حجة<sup>(١)</sup>.  
وقال أيضاً: ((تنبيه: فبتمام الكلام علي هذا الفصل نجز الكلام علي قاعدة الاستصحاب، المعبر عنها: بأن اليقين لا يرفع بالشك))<sup>(٢)</sup>.  
وقد جعل ابن النجار حجية الاستصحاب مبنية علي قاعدة: اليقين لا يزول بالشك حيث قال: ((ولأجل هذه القاعدة: كان الاستصحاب حجة.  
ومما ينبغي علي هذه القاعدة: أن لا يُطالب بالدليل، لأنه مُستند علي الاستصحاب، كما أن المدعي عليه في باب الدعاوي لا يُطالب بحجة علي براءة ذمته، بل القول في الإنكار قوله بيمينه))<sup>(٣)</sup>.

## المبحث الخامس

### حجية اليقين

لا يختلف العلماء في الاحتجاج باليقين، فهو من أقوى الحجج، وقد وضع له الفقهاء قاعدة خاصة من القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي وهي قاعدة: ((اليقين لا يزول بالشك)).  
فإذا وجد اليقين وسُلم به فهو حجة.  
قال الجويني: ((والمراد أن ينهي عن الحيد عن مدرك اليقين مع إمكانه، ومجاوزة مراسم المرشد بالحدس والتخمين))<sup>(٤)</sup>.  
وقال السرخسي: ((إن التمسك باليقين وترك المشكوك فيه أصل في الشرع))<sup>(٥)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر (١/ ١٣).

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٠).

(٣) شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٤٢).

(٤) البرهان (٢/ ٤٩٦).

(٥) أصول السرخسي (٢/ ١١٦).

وقال العز بن عبد السلام: ((من المصالح والمفاسد ما بيني علي العرفان، ومنها ما بيني علي الاعتقاد في حق العوام، وأكثرها بيني علي الظن والحسبان لإعواز اليقين والعرفان))<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: وأعلم أن القادر علي اليقين هل له أن يأخذ بالظن؟ ينظر: إن كان مما يتعد فيه بالقطع لم يجز قطعاً كالمجتهد القادر علي النص لا يجتهد))<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن السبكي في قواعده: ((القادر علي اليقين لا يعمل بالظن))<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل بعض العلماء الإجماع علي الأخذ باليقين وترك المشكوك فيه عند حديثهم عن قاعدة: ((اليقين لا يزول بالشك)) وبعض أدلتها، ومن ذلك:

قال القرافي: ((هذه قاعدة مجمع عليها، وهي أن كل مشكوك فيه يجعل كالمعدوم الذي يجزم بعدمه))<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن دقيق العيد: ((والحديث أصل في إعمال الأصل<sup>(٥)</sup> وطرح الشك، وكأن العلماء متفقون علي هذه القاعدة، لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها))<sup>(٦)</sup>.

هذا وقد دل علي العمل باليقين والاستناد إليه أدلة متعددة من كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله صلي الله عليه وسلم، والإجماع، والمعقول، وتفصيلها علي ما يأتي:

أولاً: أدلة الكتاب:

١. قوله تعالى: { وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ } (يونس: ٣٦).

(١) القواعد الصغرى (٤١).

(٢) المنثور (٢/ ٣٥٤).

(٣) الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ١٢٩).

(٤) الفروق (١/ ١١١).

(٥) يراد بالأصل هنا: اليقين السابق.

(٦) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٧٨).

قال ابن الجوزي: ((قوله تعالى: {وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ} أي: كلهم {إِلَّا ظَنًّا} أي: ما يستيقنون أنها آلهة، بل يظنون شيئاً فيتبعونه، {إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} أي: ليس هو كاليقين، ولا يقوم مقام الحق))<sup>(١)</sup>.

وقال الشوكاني: ((ثم أخبرنا الله سبحانه بان مجرد الظن لا يغني من الحق شيئاً، لأن أمر الدين إنما يبنى علي العلم، وبه يتضح الحق من الباطل، والظن لا يقوم مقام العلم، ولا يدرك به الحق، ولا يغني عن الحق في شيء من الأشياء))<sup>(٢)</sup>.

٢. قوله تعالى: {وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} (النجم: ٢٨).

قال ابن الجوزي: (({إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} أي: لا يقاوم مقام العلم، فالحق ها هنا بمعنى العلم))<sup>(٣)</sup>.

فتبين من الآيتين أنه إذا وجد اليقين، فإنه لا يلتفت إلى ما يخالفه، وفي هذا إشادة به وإعلاء لمكانته، ولذا فهو حجة بلا ريب.

#### ثانياً: أدلة السنة:

أدلة السنة صريحة في الاحتجاج باليقين، وأنه لا يلتفت إلى غيره مع وجوده، ومن أدلتها ما يأتي:

١. عن عباد بن تميم عن عمه<sup>(٤)</sup> أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ وقال: (لا ينفتل - أو لا ينصرف - حتي يسمع

(١) زاد المسير (٤ / ٣١).

(٢) فتح القدير (٢ / ٤٤٥).

(٣) زاد المسير (٨ / ٧٤).

(٤) عباد بن تميم هو: عباد بن تميم بن زيد بن عاصم الأنصاري، المازني، من أهل المدينة، يروي عن عمه عبد الله بن زيد، وعومر بن أشقر، روي عنه الزهري، وأهل المدينة، أمه أم ولد.



صوتاً، أو يجد رجلاً<sup>(١)</sup>. وقد بوب البخاري علي هذا الحديث فقال: ((باب: من لا يتوضأ من الشك حتي يستيقن))<sup>(٢)</sup>.

٢. عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلي ثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك، وليبن علي ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلي خمساً شفغن له صلاته، وإن كان صلي إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان))<sup>(٣)</sup>.

٣. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: ((إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا، فلا يخرج من المسجد حتي يسمع صوتاً أو يجد رجلاً))<sup>(٤)</sup>.

قال النووي عن هذا الحديث ((وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعد عظيمة من قواعد الفقه، وهي: أن الأشياء يحكم ببقائها علي أصولها حتي يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليهما، فمن ذلك: مسألة الباب التي ورد فيها الحديث وهي: أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه علي الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في

قال النسائي: عباد بن تميم ثقة. انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٣٥)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٤١)، وتهذيب التهذيب (٢٠/ ٥٤).

وعم عباد بن تميم هو: عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن المنذر الأنصاري، المازني، يعرف: بابن أم عمارة، صحابي جليل، شهد أحداً ولم يشهد بداراً، وهو الذي قتل مسيلمة الكذاب حيث ضربه بسيفه بعد ما رماه وحشي بن حرب بالحربة. روي عنه سعيد بن المسيب، وابن أخيه عباد بن تميم بن زيد، ويحيى بن عمارة بن أبي الحسن. واستشهد- رضي الله عنه- يوم الحرة سنة ثلاث وستين.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٧٧-٣٧٨)، والإصابة (٢/ ٣٠٥)، والوفاي بالوفيات (٥/ ٣٩٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: من لا يتوضأ من الشك حتي يستيقن (٥٢)، وصحيح مسلم مع شرح النووي (٤/ ٤٩-٥١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: من لا يتوضأ من الشك حتي يستيقن (٥٢).

(٣) صحيح مسلم مع شرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له (٥/ ٦٠).

(٤) المرجع السابق، باب الدليل علي أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك (٤/ ٥١).

نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف))<sup>(١)</sup>.

٤. عن عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا شك أحدكم في الثنتين والواحدة فليجعلها واحدة، وإذا شك في الثنتين والثلاث فليجعلها ثنتين، وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً، ثم ليتم ما بقي من صلاته حتى يكون الوهم في الزيادة، ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم))<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: دليل الإجماع:

أجمع العلماء علي العمل باليقين والاحتجاج به إذا أمكن، لأنه من الحجج القوية التي لا يؤثر فيها الشك، بل يبقى العمل بما علي الأصل.

قال القرافي عن قاعدة اليقين: ((هذه قاعدة مجمع عليها، وهي أن كل مشكوك فيه يجعل كالمعدوم الذي يجزم بعدمه))<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح النووي علي صحيح مسلم (٤ / ٤٩).

(٢) أخرج الحديث بلفظه ابن ماجه في سنته، باب: ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلي اليقين (١ / ٣٨١)، وأخرجه بلفظ مقارب الترمذي في سنته، باب: ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان (٢ / ٢٤٣)، والدراطيني في سنته، باب صفة السهو في الصلاة... (١ / ٣٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى، باب من قال: يسجدان قبل السلام في الزيادة والنقصان... (٢ / ٣٣٩).

قال عنه الترمذي: (هذا حديث حسن، غريب، صحيح).

وقال عنه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١ / ٤٥٧): ((رواه الترمذي عن ابن بشار عن محمد بن خالد بن عثمان عن إبراهيم بن سعد بإسناده وقال: حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجه عن أبي يوسف محمد بن أحمد الرقي عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق نحوه، ورواه إسماعيل المكي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: إسناده حسن)).  
وقد صححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (٣ / ٢٠٩).

(٣) الفروق (١ / ١١١).

وقال ابن دقيق العيد: ((والحديث أصل في إعمال الأصل<sup>(١)</sup> وطرح الشك، وكان العلماء متفقون علي هذه القاعدة، لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها))<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: دليل العقل:

أن اليقين أقوى مما يقابله من الشك أو غيره، وإذا اجتمع قوي وضعيف فالعمل إنما يكون بالقوي، وهذا ما يدل عليه العقل سواء في الأحكام الشرعية أو غيرها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يراد بالأصل هنا: اليقين السابق.

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٧٨).

(٣) انظر: المدخل الفقهي (٢/ ٩٦٧)، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (١٦٨)، والقواعد الفقهية للندوي (٣٥٦)، والممتع في القواعد الفقهية (١١٩ - ١٢٠).

## الفصل الثاني

### الاستدلال باليقين في مسائل العام

وفيه تمهيد وثمانية مباحث:

التمهيد في: تعريف العام

المبحث الأول: إثبات صيغ العموم

المبحث الثاني: دلالة العام بين الظن والقطع.

المبحث الثالث: عموم الجمع المعروف بـ (ال).

المبحث الرابع: عموم المفرد المعروف بـ (ال).

المبحث الخامس: عموم الجمع المنكر.

المبحث السادس: استفادة العموم من العطف علي العام.

المبحث السابع: الحكم عند تعارض الخاص المتقدم مع العام المتأخر عنه.

المبحث الثامن: حجية العام فيما بقي بعد التخصيص.

## التمهيد

### تعريف العام

العام في اللغة: اسم فاعل من عم يعم عموماً فهو عام.

قال ابن فارس: ((العين والميم، أصل صحيح واحد، يدل علي الطول، والكثرة، والعلو... ومن الجمع قولهم: عمنا هذا الأمر يعمننا عموماً، إذا أصاب القوم أجمعين))<sup>(١)</sup>.

يقال: عم المطر، وعم القوم بالعطية، وعمهم الخير، إذا شملهم<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا المعني يطلق علي اللفظ بأنه عام أي: شامل لما يصلح له ومستغرق لمعناه.

أما في الاصطلاح: فمختلف في تعريفه علي أقوال كثيرة لعل من أصحها تعريف الفخر الرازي حيث عرفه بقوله: ((هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد))<sup>(٣)</sup>.

وكذا ما اختاره الطوفي بقوله: ((هو: اللفظ الدال علي جميع أجزاء ماهية مدلوله))<sup>(٤)</sup>.

وتعريف الرازي كما يظهر أدق، لأن زاد قوله ((بحسب وضع واحد))

وهذا يخرج اللفظ المشترك، واللفظ الذي له حقيقة ومجاز فإن كلاً منهما يدل علي جميع معانيه لكن بأوضاع متعددة، لا بوضع واحد<sup>(٥)</sup>.

(١) مقاييس اللغة، مادة: عم (٤/ ١٥ - ١٨).

(٢) انظر: مادة (عم) في: لسان العرب (١٢/ ٤٦٢)، والمصباح المنير (٢٢٢)، والقاموس المحيط (١٤٧٣).

(٣) المحصول (٢/ ٣٠٩).

(٤) البليل في أصول الفقه (١٢٠)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٤٨).

(٥) انظر: المحصول (٢/ ٣١٠)، والكاشف عم المحصول (٢/ ٢١٥)، والإبهاج (٢/ ٩٠).

## المبحث الأول إثبات صيغ العموم

### تحرير محل النزاع:

ليس الخلاف في الصيغة التي دلت القرينة علي عمومها أو خصوصها<sup>(١)</sup>.

وإنما الخلاف فيما تجرد من الصيغ عن القرائن هل يكون للعموم، أو للخصوص، أو يتوقف فيه؟<sup>(٢)</sup>، ولهم في ذلك أقوال أهمها:

**القول الأول:** إثبات صيغ العموم وجعلها حقيقة في الاستغراق الشامل لجميع مدلولها، وهذا مذهب جمهور المتكلمين من أهل السنة وكذا المعتزلة، وجمهور الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** إنكار صيغ العموم، حيث قالوا: إن هذه الصيغ حقيقة في الخصوص، مجاز فيما عداها، وهذا مذهب أرباب الخصوص، وذهب إليه بعض الحنفية والمالكية<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** أن هذه الصيغ مشتركة بين الخصوص والعموم، وهذا منقول عن أبي الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup>، وقال به بعض المالكية<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الفصول في الأصول (١/ ٤٠)، والبرهان (١/ ٢٢١-٢٢٢)، والعد لأبي يعلى (٢/ ٤٩٦)، وإحكام الفصول للباقي (١/ ٢٣٩-٢٤٠)، والتمهيد لأبي الخطاب (٧/ ٢)، وروضة الناظر (٢/ ٦٧٩)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٣٠).

(٢) المراد بذلك الصيغ كلها دون نظر إلى صيغة بعينها، وذلك لأن بعض الصيغ فيها خلاف مستقل حتي عند من يثبت صيغ العموم كالجمع المحلي بالألف واللام، وكذا المفرد المحلي بما كما سيأتي.

(٣) انظر: الفصول في الأصول (١/ ٤٠)، وإحكام الفصول (١/ ٢٣٩)، واللمع (٩٠)، والبرهان (١/ ٢٢١-٢٢٢)، وقواطع الأدلة (١/ ١٥٤)، والعدة لأبي يعلى (٢/ ٤٨٥)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ٦)، والمستصفي (٢٢٥)، وروضة الناظر (٢/ ٦٦٥-٦٧٢)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٢٢)، وشرح تنقيح الفصول (١٤١)، ونهاية الوصول (٤/ ١٢٦٣)، والإبهاج (٢/ ١٠٨)، وتلقيح الفهوم (١٠٧)، والبحر المحيط (٣/ ١٧-١٨)، وكشف الأسرار للبخاري (١/ ٦٠٨)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٠٨)، وفواتح الرحموت (١/ ٢٥١).

(٤) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٤٦)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٢٢)، وكشف الأسرار للبخاري (١/ ٦٠٥)، ونهاية الوصول (٤/ ١٢٦٤-١٢٦٥)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٠٩)، وفواتح الرحموت (١/ ٢٥١).

(٥) انظر: البرهان (١/ ٢٢٢)، والوصول إلى الأصول (١/ ٢٠٧)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٢٢).

**القول الرابع:** الوقف، فلا يحكم علي هذه الصيغ بشيء من العموم أو الخصوص أو الاشتراك، وهذا أيضاً منقول عن أبي الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup>، واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني<sup>(٣)</sup>.

**القول الخامس:** التوقف في الأخبار والوعد والوعيد، دون الأمر والنهي<sup>(٤)</sup>.

### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل أصحاب القول الثاني وهم أرباب الخصوص بدليل اليقين، وقد قرره كثير من الأصولين، ومن ذلك:

قول الجصاص: ((قالوا: ولا يجوز الحكم بالعموم بالاحتمال، لأن المحتمل غير متيقن، ولا يُعلم أنه مُراد باللفظ، والخصوص متيقن، فوجب الحكم به، والوقوف عنده حتي تقوم دلالة العموم))<sup>(٥)</sup>.

وقال الأمدى: ((وأما شبه أرباب الخصوص فأولها: أن تناول اللفظ للخصوص متيقن، وتناوله للعموم محتمل، فجعله حقيقة في المتيقن أولي))<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٣٩ - ٢٤٠)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٢٢)، وكشف الأسرار للبخاري (١/ ٦٠٥) ونهاية الوصول (٤/ ١٢٦٤)، والقواعد لابن اللحام (٢/ ٧٠٦).

(٢) انظر: المستصفي (٢٢٦)، والبحر المحيط (٣/ ٢٠).

(٣) انظر: التقريب والإرشاد (٣/ ٥٠)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٢٢)، ونهاية الوصول (٤/ ١٢٦٤). وأبو بكر الباقلاني هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، أبو بكر الباقلاني. ولد سنة (٣٣٨هـ). أصولي وفقيه مالكي، محدث ومتكلم أشعري، نشأ بالبصرة وسكن بغداد، من مؤلفاته: شرح اللمع، والتقريب والإرشاد، والتمهيد، والمقنع، والتبصرة وكلها في أصول الفقه. وقد توفي -رحمه الله- في بغداد سنة (٤٠٣هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠)، والبداية والنهاية (١٥/ ٥٤٨ - ٥٥٠)، والفتح المبين (١/ ١٣٣)، وأصول الفقه تاريخه ورجاله (١٥١ - ١٥٣).

(٤) انظر: التقريب والإرشاد (٣/ ٥٠)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٢٢)، والبحر المحيط (٣/ ٢٢)، والقواعد لابن اللحام (٢/ ٧٠٧).

(٥) الفصول في الأصول (١/ ٤٠).

(٦) الإحكام (٢/ ٢٢٨).

وقد فصل ابن أمير الحاج هذا الدليل فقال: (قالوا) أي القائلون: بأنها موضوعة للخصوص: حقيقة (الخصوص متيقن) إرادته استقلالاً علي تقدير الوضع له أو مع غيره علي تقدير الوضع للعموم، والعموم محتمل لجواز أن يكون الوضع له وأن يكون للخصوص (فيجب) الخصوص (وينفي المحتمل) أي العموم، لأن المتيقن أولي من المشكوك<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قرر كثير من الأصوليين هذا الدليل علي النحو مما سبق<sup>(٢)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

ناقش الأصوليين هذا الدليل من عدة وجوه هي:

١. منع أن الحمل علي الخصوص متيقن، وذلك لأن المكلف إذا حمل علي الخصوص فإنه سيشك في الإتيان بما طُلب منه، ولا يشك في ذلك إذا حمل علي العموم، فصار الحمل علي الخصوص إذا مشكوكاً فيه، وليس متيقناً كما تقولون<sup>(٣)</sup>.

٢. لا نسلم بأن الحمل علي العموم مشكوك فيه، بل هو متيقن أو غالب علي الظن بسبب الأدلة التي توافرت في الدلالة عليه من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup>.

٣. أن هذا إثبات للغة بالترجيح، وذلك بتقديم معني علي غيره، وهو مردود، لأنها إنما تثبت بالنقل<sup>(٥)</sup>.

(١) التقرير والتحجير (٢/ ١٧).

(٢) انظر: التبصرة (١١٣)، وأصول البزدوي (٦١) وأصول السرخسي (١/ ١٤٨ - ١٥٩) وروضة الناظر (٢/ ٦٧١)، وتلقيح الفهوم (١٣٩)، ورفع الحاجب (٣/ ٧٩)، ونهاية الوصول (٤/ ١٣٣٤ - ١٣٣٥)، وكشف الأسرار للبخاري (١/ ٦٠٨)، وتيسر التحرير (١/ ٢٠٤)، وفواتح الرحموت (١/ ٢٥٧).

(٣) انظر: فواتح الرحموت (١/ ٢٥٧).

(٤) انظر: المرجع السابق، في علم أصول الفقه المقارن (٤/ ١٤٨٠).

(٥) انظر الإحكام للأمددي (٢/ ٢٣٩)، وتلقيح الفهوم (١٤٠)، ورفع الحاجب (٣/ ٧٩)، والتقرير والتحجير (٢/ ١٧)، وتيسر التحرير (١/ ٢٠٤)، وفواتح الرحموت (١/ ٢٥٧).



٤. أن العموم أرجح من الخصوص (للاحتياط)، لأن في الحمل علي الخصوص مع احتمال كون العموم مراداً إضاعة غيره مما يدخل في العموم بخلاف الحمل علي العموم لدخول الخصوص فيه، والأحوط أولي<sup>(١)</sup>.
٥. أن الذي اقتضي حمل اللفظ علي الثلاثة يقتضي حمله علي ما زاد، وذلك لأن اللفظ موضوع للثلاثة ولما زاد عليها فلا يختص ببعض الأعداد دون بعض، فوجب حمله علي الجميع<sup>(٢)</sup>.
٦. أنه لو جاز أن يقتصر علي ثلاثة لأنها متيقنة لوجب أن يقال في أسماء الأعداد كالعشرات والمائة: إنها تحمل علي ثلاثة، لأنها متيقنة ويتوقف في الزيادة، وهذا لا يقوله أحد<sup>(٣)</sup>.
٧. أن كون الشيء دالاً علي معني يقيناً لا يلزم منه يكون مجازاً فيما زاد عليه، وإلا للزم النقض بالجمع المنكر، فإنه يدل علي الثلاثة يقيناً وليس بمجاز في الزائد عليها وفقاً<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: رفع الحاجب (٧٩/٣)، والتقريب والتحجير (١٧/٢)، تيسير التحرير (٢٠٤/١)، وفواتح الرحموت (٢٥٧/١).

(٢) انظر: الفصول في الأصول (١/ ٤٦-٤٧)، والتبصرة (١١٣).

(٣) انظر: التبصرة (١١٣)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٣٩).

(٤) انظر: تلقيح الفهم (١٤٠)، ونهاية الوصول (١٣٤٠/٤).

## المبحث الثاني دلالة العام بين الظن والقطع

### تحرير محل النزاع:

اتفق العلماء علي أن اللفظ العام يدل علي أصل معناه قطعاً، والمراد بأصل المعني: أقل ما يطلق عليه اللفظ العام<sup>(١)</sup>.

كما اتفقوا علي أنه إذا وردت مع العام قرينة تقطع بعمومه أو خصوصه فإنه يكون بحسب قرينته<sup>(٢)</sup>.

كما اتفقوا علي أن سبب اللفظ العام يدخل فيه قطعاً<sup>(٣)</sup>.

ماعدًا ذلك وهو ما زاد علي أصل المعني، ولم يكن معه قرينة، ولم يكن سبباً في اللفظ العام اختلف العلماء في دلالة العام عليه هل هي قطعية، أو ظنية؟ علي قولين هما:  
القول الأول: أن دلالة اللفظ العام علي ذلك قطعية، وهذا مذهب جمهور الحنفية<sup>(٤)</sup>، ونقل عن الشافعي<sup>(٥)</sup>، واختاره الشاطبي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: شرح المحلي علي جمع الجوامع بحاشية البناني (٥١٤/١)، والتحبير شرح التحرير (٢٣٣٨/٥)، وفتح الغفار (١٠٥)، وشرح الكوكب المنير (١١٤/٣).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي (٥٢)، وتنشيف المسامع (٢/٦٥٤ - ٦٥٥)، وشرح المحلي علي جمع الجوامع بحاشية البناني (٥١٤/١)، والتحبير شرح التحرير (٢٣٣٨/٥)، وفتح الغفار (١٠٥)، وشرح الكوكب المنير (١١٤/٣).

(٣) انظر: إحكام الفصول (٢٧٨/١)، والإحكام للأمدى (٢/٢٦٠)، وتخريج الفروع علي الأصول للزنجاني (٣٦٠)، ومجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٢٥٣/١٨)، والقواعد لابن اللحام (٩١٥/٢).

(٤) انظر: أصول السرخسي (١٤٦/١)، وكشف الأسرار للنسفي (١٦٤/١)، وكشف الأسرار للبخاري (٥٨٧/١)، والتقريب والتحبير (١٢٨/٢)، وتيسير التحرير (٢٦٧/١)، وفواتح الرحموت (٢٥٨/١)، وتلقيح الفهوم (١٨١).

(٥) انظر: المنحول (١٣٩)، وتلقيح الفهوم (١٨٣)، ونهاية السؤل (٣٤٢/٢)، والبحر المحيط (٢٧/٣).

(٦) انظر: الموافقات (١/٢٥٤) و(٣/٢١٦).

**القول الثاني:** أن دلالة عليه ظنية، وهذا مذهب جمهور العلماء<sup>(١)</sup>، واختاره أبو منصور الماتريدي من الحنفية، ومن تبعه من مشايخ سمر قند<sup>(٢)</sup>.

### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل كل من أصحاب القولين باليقين علي ما ذهبوا إليه:

- فالحنفية قالوا: إن ألفاظ العموم موضوعة للعموم قطعاً<sup>(٣)</sup>، ولذا يجب حملها علي العموم، لأن اللفظ لا يتحمل سوي ما وضع له - كاللفظ الخاص - ما لم يوجد دليل صارف<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: تخریج الفروع علي الأصول (٢٣٦)، وتلقيح الفهوم (١٨١)، ونهاية السؤل (٣٤٢/٢)، والبحر المحیط (٢٦/٣)، وشرح الكوكب المنیر (١١٤/٣)، وجمع الجوامع مع المحلی بحاشية البناني (٥١٤/١).  
(٢) أنظر: كشف الأسرار للبخاري (١/٦١٦)، وتلقيح الفهوم (١٨١)، وتيسير التحرير (٢٦٧/١)، وفواتح الرحموت (٢٥٨/١).

وأبو منصور الماتريدي هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام. نسبته إلي ما تريد (محلة بسمر قند)، من مؤلفاته: مأخذ الشرائع في أصول الفقه، وكتاب التوحيد، وبيان أوهام المعتزلة، والرد علي القرامطة، وكتاب الحدل، وشرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة. توفي بسمر قند سنة (٣٣٣ هـ). انظر: الفوائد البهية (١٩٥)، والجواهر المضية (١٣٠/٢)، والفتح المبين (١٩٣/١)، وأصول الفقه تاريخه ورجاله (١١٢).

وسمر قند: مدينة مشهورة بما وراء النهر، كانت قاعدة بلاد السغد شرقي بخاري، يقال لها بالعربية، سمران، وليس علي وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنزه ولا أحسن من سمر قند، وغزاها شمر بن أفريقش بن أبرهة ملك من ملوك اليمن، فهدمها فسميت شمر كند فعربت فقليل: سمر قند، فتحها سعيد بن عثمان سنة (٥٥٥ هـ)، وخربها المغول سنة (٦١٦ هـ) (١٢١٩ م)، ثم جدد بناءها تيمور لنك واتخذها عاصمة له، وشيد فيها المساجد وأقام الربط وما زال بعض ذلك قائماً إلي يومنا، كانت أكبر مركز لصناعة الورق (الكاغد) ومنها انتشر في العالم الإسلامي منذ القرن الثالث الهجري، وهي اليوم تقع في دولة (أوزبكستان)، وينسب إليها كثير من العلماء منهم: ابن بھرام الدارمي السمر قندي من أئمة وحفاظ الحديث، ومحمد بن عدي بن الفضل. انظر: معجم البلدان (٢٤٦/٣)، معجم ما استعجم (٧٥٤/٣)، ولب الباب في تحرير الأنساب (٢٦/٢)، وأثار البلاد وأخبار العباد (٥٣٥)، وتعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية (٦٠/٢).

(٣) القطع هنا يرادف اليقين بدليل قول الأنصاري في فواتح الرحموت (٢٦٠/١): ((وليس العام الواقع في الاستعمال المجرد عن القرينة الصارفة مشکوكاً في عمومته، كيف وقد دلت الأدلة القاطعة علي أنه موضوع للعموم)، فإذا لم يكن مشکوكاً في عمومته صار متيقناً، وهذا مورد الدليل هنا.

وأجيب عن ذلك: بأن ألفاظ العموم يحتمل إرادة الخصوص بها، وهذا الاحتمال يمنع القطع في دلالتها علي أفرادها، ودليل الاحتمال كثرة خروجها من العموم إلي الخصوص<sup>(٢)</sup>.

- وأما الجمهور فإنهم قالوا: بأن العام يقين في أقل الجمع وهو الثلاثة، وإذا كان يقيناً في ذلك صار ظناً فيما زاد عليه، لأن اليقين لا يجتمع في جهتين متضادين.

وقد قرر بعض الأصوليين هذا الدليل ومن ذلك ما قاله الزنجاني: ((ذهب الشافعي - رحمه الله - إلي أن للعموم صيغة ولفظاً يدل عليه لكن مع الاحتمال لا قطعاً ويقيناً، فيوجب العمل دون العلم.

واحتج في ذلك: بأن قال: ما من صيغة من صيغ العموم إلا ويحتمل أن يكون مراد المتكلم منها الخصوص، فيمكن فيه شبهة عدم العموم مقارناً لوروده وإذا تطرق الاحتمال ذهب اليقين، ودليل الاحتمال أمران:

أحدهما: أن اللفظ العام قابل للتأكيد كقوله: جاءني الرجال كلهم أجمعون، ولولا أن فيه احتمالاً لكان التأكيد زيادة عريه عن الفائدة.

الثاني: أن قول القائل: جاءنا الرجال كلهم يقين في الثلاثة مشكوك في الزيادة...))<sup>(٣)</sup>.

فقوله في آخر كلامه: ((الثاني: أن قول القائل: جاءنا الرجال كلهم يقين في الثلاثة مشكوك في الزيادة)).

هذا هو موطن الاستدلال باليقين هنا.

(١) انظر: الغنية في الأصول (٦٧)، وأصول السرخسي (١٥٢/١)، وكشف الأسرار للبخاري (٦١٨/١)، وتلقيح الفهوم (١٨٢)، وفواتح الرحموت (٢٥٩/١).

(٢) انظر: تلقيح الفهوم (١٨٤)، والتحبير شرح التحرير (٢٣٣٩/٥)، وشرح الكوكب المنير (١١٤/٣)، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٥١٦/٤).

(٣) تخريج الفروع علي الأصول (٣٢٦ - ٣٢٧).

ويظهر لي أن قول الجمهور أرجح، وذلك لكثرة خروج هذه الصيغ من العموم إلى الخصوص كثرة تمنع من القول بقطعيتها في العموم.

وهذا القول لا يعني أنها لا تحمل علي عمومها عند عدم الصارف لها عن ذلك، بل هي محمولة عليه، لأن الظن معمول به في الشرع.

### المبحث الثالث

#### عموم الجمع المعروف بـ (ال)

إذا ورد جمع معرف بـ (ال) كـ (المسلمين، والمؤمنين، والنساء، والرجال) ونحو ذلك فهل يدل ذلك علي العموم أو لا؟.

#### تحرير محل النزاع:

لا يختلف العلماء في أنه إذا كان هناك معهود تعود إليه (ال) المعرفة فإن اللفظ لا يفيد العموم، وإنما يدل علي المعهود فقط<sup>(١)</sup>.

أما إذا لم يكن هناك معهود، فعموم اللفظ مختلف فيه علي قولين هما:

**القول الأول:** أن الجمع المعروف بـ (ال) يفيد العموم، وهذا مذهب جمهور العلماء<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أنه لا يفيد العموم، وهذا قول بعض العلماء كفخر الإسلام البزدوي، والقاضي أبو زيد من الحنفية<sup>(٣)</sup>، وحكي عن أبي هاشم الجبائي<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: روضة الناظر (٢/٦٦٥)، وتلقيح الفهوم (١٥٨)، والتوضيح علي التنقيح مطبوع مع شرح التلويح علي التوضيح (١/٨٨)، وكشف الأسرار للبخاري (٢/٢٦)، والبحر المحيط (٣/٨٦)، ونهاية الوصول (٤/١٢٩٦).

(٢) انظر: قواطع الأدلة (١/١٦٥)، والمعتمد (١/٢٢٣)، والإحكام لابن حزم (٤/٤٢٦)، وكشف الأسرار للبخاري (٢/٢٦)، والتقريب والتحجير (٢/٣٢)، ونهاية الوصول (٤/١٢٩٦)، والبحر المحيط (٣/٨٦)، والتوضيح علي التنقيح مطبوع مع شرح التلويح علي التوضيح (١/٨٨)، وشرح التلويح علي التوضيح (١/٨٩).

(٣) انظر: كشف الأسرار للبخاري (٢/٢٦)، والتقريب والتحجير (٢/٣٢).

## الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل كل من أصحاب القولين باليقين في هذه المسألة:

فالجمهور استدلوا باليقين علي ما قرره ابن حزم بقوله: ((فصل: من الخطاب الوارد بلفظ الجمع، قال علي: وإذا ورد لفظ بصورة جمع وقدر علي استيعابه، فلا بد من استيعابه ضرورة، وإلا فقد صحت المعصية وخلاف الأمر، فإن لم يقدر علي ذلك، ولم يكن إلي استيعابه سبيل، فللناس قولان: أحدهما أنه واجب أن يؤدي من ذلك ما أمكن، وما انتهى إليه الوسع، ولا يسقط عنه إلا ما عجز عنه، أو ما قام نص أو إجماع بسقوطه، وبهذا نأخذ. وقالت طائفة: لا يلزم من ذلك إلا أقل ما يقع عليه اسم ذلك الجمع، وهو ثلاثة فصاعداً، وما زاد علي ذلك فليس فرضاً.

قال علي: والحجة للقول الأول هي حجتنا علي القائلين بالخصوص أو الوقف، وقد لزم عموم ذلك الجمع بيقين، فلا يسقط بشك ولا بدعوي))<sup>(٢)</sup>.

والقاضي أبو زيد هو: عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي نسبة إلى قرية بين بخاري وسمرقند يقال لها: دبوسة، الحنفي، أبو زيد، من أكابر فقهاء الحنفية، وقيل: إنه أول من وضع علم الخلاف، ويضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج، له مؤلفات منها: (تأسيس النظر)، و(تقوم الأدلة) في أصول الفقه، و(الأسرار)، و(تحديد أدلة الشرع) في الأصول والفروع، توفي -رحمه الله تعالى- ببخاري سنة ٤٣٠ هـ، وقيل ٤٣٢ هـ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية (٤٩٩/٢)، وتاج التراجم (١٩٢)، والطبقات السنية (١٧٧/٤)، والفوائد البهية (١٠٩)، وأصول الفقه تاريخه ورجاله (١٦٧).

(١) انظر: المعتمد (٢٢٣/١)، والبحر المحيط (٨٧/٣)، ونهاية الوصول (١٢٩٦/٤).

وأبو هاشم هو: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام، الملقب بالجبائي، نسبة إلى قرية من قري البصرة، أبو هاشم، المتكلم، الأصولي، من رؤوس المعتزلة، وإليه تنسب البهشية وهي طائفة من طوائف المعتزلة، له آراء خاصة في علم الكلام، له مؤلفات منها: (متشابه القرآن)، و(النقض علي أرسطاليس)، و(الاجتهاد)، توفي سنة ٣٢١ هـ. انظر: ترجمته في: طبقات المعتزلة (٩٤)، وتاريخ بغداد (٥٥/١١)، ووفيات الأعيان (٣/١٥٥)، وشذرات الذهب (١٠٦/٤)، ومعجم الأصوليين (٢٠٤/٢)، وأصول الفقه تاريخه ورجاله (١٠٣).

(٢) الإحكام لابن حزم (٤/٤٢٦ - ٤٢٧).

فقوله في آخر كلامه ((وقد لزم عموم ذلك الجمع ييقين)) هو موضع الاستدلال، وابن حزم -رحمه الله- يقصد بالجمع هنا- المحلي بالألف واللام- حيث مثل عليه بعد ذلك بقوله: ((قال علي: فمن ذلك قول الله -عز وجل-: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ } (التوبة: ٦٠) الآية، وقوله تعالى: { الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ } (البقرة: ١٨٠)، فنقول: إن الإمام القادر علي استيعاب جميع مساكين المسلمين وفقرائهم وغازيتهم وسائر الأصناف المسماة، ففرض عليه استيعابهم))<sup>(١)</sup>.

وأما أصحاب القول الثاني فقرر كثير من الأصوليين دليلهم وقالوا فيه: إن الجمع المعروف بـ (ال) دائر بين أن يكون مراداً به جميع أفرادها أو بعضها، والبعض متيقن، والكل مشكوك فيه، فيجب الحمل علي المتيقن وترك المشكوك فيه<sup>(٢)</sup>.

قال ابن السمعاني: ((وتعلق من قال بالقول الثاني: بأن دخول الثلاثة في اللفظ يقين، وما زاد يحتمل، فلا يثبت دخوله بالشك))<sup>(٣)</sup>.

وقال صدر الشريعة: ((فَحَمَلُ اللَّامِ عَلَى ذَلِكَ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ أَوَّلِي مِنْ حَمَلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، لِأَنَّ الْبَعْضَ مُتَيَقِّنٌ، وَالْكَلَّ مُحْتَمَلٌ))<sup>(٤)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

ناقش الأصوليين هذا الدليل من عدة أوجه منها:

١. منع دعوي الشك في الحمل علي الكل، وذلك لأن اللفظ موضوع له، فيستحيل أن يقال: إن بعض ما يصلح له اللفظ يقين، وبعض ما يصلح له مشكوك فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) المرجع السابق (٤/ ٤٢٧).

(٢) انظر: البحر المحيط (٣/ ٨٩)، والتقريب والتجسير (٢/ ٣٢)، وغاية الوصول في شرح لب الأصول (٦٠)، وفتح الغفار (١٣٠).

(٣) قواطع الأدلة (١/ ١٦٥).

(٤) التوضيح علي التلخيص مطبوع مع شرح التلويح علي التوضيح (١/ ٨٩).

٢. أن الاستغراق أعم فائدة، وأكثر استعمالاً في الشرع، ولذا يجب الحمل عليه<sup>(٢)</sup>.
٣. أن الحمل علي الاستغراق أحوط، والعمل بالاحتياط مطلوب<sup>(٣)</sup>.
٤. أن هذا القول يجعل اللفظ لا يفيد فائدة زائدة عن المجرد عن (ال)، فيتساوي المعرف بها، والمجرد عنها<sup>(٤)</sup>.
- ويمكن أن يقال أيضاً: بأن كون البعض متيقن لا يجعل الباقي مشكوكاً فيه، بل هو مظنون الدخول ظناً غالباً، والظن معمول به في الشرع.

### المبحث الرابع

#### عموم المفرد المعروف بـ (ال)

إذا ورد مفرد معرف بـ (ال) كـ (المسلم، والمؤمن، والسارق، والذهب، والفضة) ونحو ذلك فهل يدل ذلك علي العموم، أم لا؟

#### تحرير محل النزاع:

لا يختلف العلماء في أنه إذا كان هناك معهود تعود إليه "ال" المعرفة فأن اللفظ لا يفيد العموم، وإنما يدل ذلك علي المعهود فقط<sup>(٥)</sup>.

أما إذا لم يكن هناك معهود، فعموم اللفظ مختلف فيه علي قولين هما:

**القول الأول:** أن المفرد المعروف بـ (ال) يفيد العموم، وهذا مذهب جمهور العلماء<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: قواطع الأدلة (١/١٦٥).

(٢) انظر: شرح التلويح علي التوضيح (١/٩٣)، والبحر المحيط (٣/٨٩)، والتقريب والتحبير (٢/٣٢).

(٣) انظر: شرح التلويح علي التوضيح (١/٩٣)، والبحر المحيط (٣/٨٩).

(٤) انظر: قواطع الأدلة (١/١٦٧ - ١٦٨)، وشرح التلويح علي التوضيح (١/٩٣)، والبحر المحيط (٣/٨٩).

(٥) انظر: المسودة (١/٢٦٨)، والإحكام للأمدى (٢/٢١٩ - ٢٢٠)، وتلقيح الفهوم (١/١٦٨)، والبحر المحيط (٣/٩٧)،

والقواعد لابن اللحام (٢/٧١١، ٧١٣)، وشرح الكوكب المنير (٣/١٣٣).



**القول الثاني:** أنه لا يفيد العموم، وإليه ذهب أبو هاشم الجبائي<sup>(٢)</sup>، وبعض الفقهاء، وأكثر المتكلمين<sup>(٣)</sup>، واختاره الرازي<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** التفصيل في ذلك والتفريق بين ما يتميز مفردة بالهاء كالتمر والتمر، والشجر والشجرة، وبين ما لا يتميز بذلك كالدينار والرجل ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل منكر والعموم في هذه الصيغة باليقين حيث قالوا: إن المفرد المعرب بـ (ال) لا يعم، لأن المتيقن فيه هو الجنس الصادق ببعض الأفراد<sup>(٦)</sup>.

قال الجلال المحلي: ((والمفرد المحلي باللام (مثلة) أي مثل الجمع المعروف بما في أنه للعموم ما لم يتحقق عهد، لتبادره إلى الذهن، {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} (البقرة: ٢٧٥) أي: كل بيع، وخص منه الفاسد كالربا، بخلافاً (للإمام الرازي) في نفيه العموم عنه (مطلقاً)، فهو عنده للجنس الصادق ببعض الأفراد كما في لبست الثوب وشربت الماء، لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة علي العموم))<sup>(٧)</sup>.

وقال زكريا الأنصاري: ((وكذا (المفرد كذلك) أي المعروف باللام أو الإضافة ما لم يتحقق عهد، فإنه للعموم حقيقة في الأصح، لما مر قبله سواء تحقق استغراق أم احتمله والعهد<sup>(٨)</sup> حملاً له

(١) انظر: المسودة (٢٦٨/١)، وتلقيح الفهوم (١٦٨)، والبحر المحيط (٩٨/٣)، والقواعد لابن اللحام (٧١٢/٢ - ٧١٢)، وشرح الكوكب المنير (١٣٣/٣).

(٢) انظر: المعتمد (٢٧٧/١)، والمسودة (٢٦٨/١)، وتلقيح الفهوم (١٦٩)، والقواعد لابن اللحام (٧١٢/٢).

(٣) انظر: المحصول للرازي (٣٦٧/٢)، وتلقيح الفهوم (١٦٩).

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: التفصيل في ذلك في: البرهان (٢٣٣/١ - ٢٣٤)، والمستصفي (٢٣٣).

(٦) انظر: شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع مطبوع مع حاشية العطار عليه (٨/٢)، وغاية الوصول في شرح لب الأصول (٦١)، وتيسير الوصول (١٥٨/١).

(٧) شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع مطبوع مع حاشية العطار عليه (٨/٢).

(٨) هكذا ورد، ولعل الصواب: سواء تحقق استغراق أم احتمل العهد...

له في الثاني علي الاستغراق، لأنه الأصل لعموم فائدته نحو: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} (البقرة: ٢٧٥) أي كل بيع، وخص منه الفاسد كالربا، ونحو: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } (النور: ٦٣)، أي: كل أمر لله، وخص منه أمر الندب.

وقيل: ليس للعموم مطلقاً، بل للجنس الصادق بالبعض كما في لبست الثوب، ولبست ثوب الناس، لأنه المتيقن ما لم تقم قرينة علي العموم<sup>(١)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

ناقش بعض الأصوليين هذا الدليل بما يأتي:

١. أن الاستغراق أعم فائدة، ولذا يجب الحمل عليه، تحصيلاً لها<sup>(٢)</sup>.
٢. أن العموم هو المتبادر إلي الذهن، والتبادر إلي ذلك علامة كونه حقيقة فيه<sup>(٣)</sup>.
٣. أن الأدلة التي استند إليها مثبتو صيغ العموم ومنها إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- وفهمهم لذلك تدخل فيها هذه الصيغة<sup>(٤)</sup>.
- وكذلك يجري فيها حكم الطاعة والعصيان، وتوجه الاعتراض وسقوطه فيما لو قال السيد لعبده مثلاً: اقطع السارق والسارقة، وارجم الزاني والزانية ولا يسوغ له أن يترك أحداً ممن فعل ذلك بلا حاجة إلي قرينة مما يدل علي أنها للعموم<sup>(٥)</sup>.
٤. ((وقولهم: إن الألف واللام للمعهود، قلنا: إنما ينصرف إلي المعهود عند وجوده، وما لا معهود فيه يتعين حمله علي الاستغراق، وهذا لأن الألف واللام للتعريف، فإذا كان ثم معهود فحمل عليه حصل التعريف، وإن لم يكن ثم معهود فصرف إلي لاستغراق حصل

(١) غاية الوصول في شرح لب الأصول (٦١).

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع مطبوع مع حاشية العطار عليه (٨/٢).

(٤) انظر: روضة الناظر (٢/ ٦٨٤).

(٥) انظر: روضة الناظر (٢/ ٦٨٤ - ٦٨٥).

التعريف أيضاً، وإن صرف إلى أقل الجمع، أو إلى واحد لم يحصل التعريف، وكان دخول اللام وخروجها واحداً.

ولأنها إذا كانا للعهد استغراقاً جميع المعهود، فإذا كانا للجنس يجب أن يستغرقا<sup>(١)</sup>.

٥. أنه يصح توكيده بما يؤكد به العموم، وكذا يجوز الاستثناء منه كقوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} (العصر: ٢-٣) وهذا دليل علي عمومته<sup>(٢)</sup>. وكل الأجوبة السابقة هي من باب معارضة الدليل بالدليل، وليس فيها توجه إلى نقض الدليل ومنعه مباشرة.

لكن يمكن أن يبنى عليها المنع، فيمنع دعوي الشك في الحمل علي الكل، وذلك لأن اللفظ موضوع له فيستحيل أن يقال: إن بعض ما يصلح له اللفظ يقين، وبعض ما يصلح له مشكوك فيه، بل هو مظنون الدخول ظناً غالباً، والظن معمول به في الشرع.

### المبحث الخامس

#### عموم الجمع المنكر

الجمع المنكر كرجال، ومسلمين، ونساء، ونحو ذلك إذا وقع في سياق الإثبات هل يكون عاماً، أو لا؟

اختلف العلماء في عموم ذلك علي قولين هما:

**القول الأول:** أن الجمع المنكر في سياق الإثبات لا يعم، وهذا مذهب جمهور العلماء<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق (٢/ ٦٨٥ - ٦٨٦).

(٢) انظر: المرجع السابق (٢/ ٦٨٦).

(٣) انظر: البرهان (١/ ٢٣١)، والعدة لأبي يعلى (٢/ ٥٢٣)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ٥٠)، والمحصل للرازي (٢/ ٣٧٥)، وشرح تنقيح الفصول (١٥٠)، وكشف الأسرار للبخاري (٦/ ٢)، ونهاية الوصول (٤/ ١٣٣١)، والبحر المحيط (٣/ ١٣٣)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٤٢).

**القول الثاني:** أن الجمع المنكر في سياق الإثبات يعم، وإليه ذهب طائفة من الحنفية<sup>(١)</sup>، وهو وجه عند الشافعية<sup>(٢)</sup>، وبه قال أبو علي الجبائي من المعتزلة<sup>(٣)</sup>.

### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل الجمهور باليقين علي أن الجمع المنكر في سياق الإثبات لا يعم، حيث قالوا: إن الجمع المنكر يصدق علي جميع الأعداد من ثلاثة فما فوق، فتقول مثلاً رأيت ثلاثة رجال، وخمسة وعشرة وهكذا، ولذا يحمل علي الأقل، لأنه متيقن، وما زاد مشكوك فيه فلا يحمل عليه<sup>(٤)</sup>.

قال الأمدى: ((الثاني: وإن سلمنا أنه حقيقة في كل عدد بخصوصه غير أنه ليس حمله علي الاستغراق مع احتمال عدم الإرادة أولى من حمله علي الأقل مع كونه مستيقناً))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أمير الحاج: ((فيحمل (الجمع المنكر) عليها (أي علي المستغرقة) للاحتياط (لأنه حمل علي جميع حقائقه حينئذ) بعد أنه معارض بأن غيرها (أي غير المستغرقة وهي الأقل) أولى للتيقن به والشك في غيره، والأخذ بالمتيقن وطرح المشكوك أولى))<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: كشف الأسرار للبخاري (٦/٢)، والتقريب والتجوير (٢٠/٢)، وتيسير التحرير (١/٢٠٥)، وفواتح الرحموت (٢٦٢/١).

(٢) انظر: اللمع مطبوع مع تخريج أحاديثه (٨٧)، والكاشف عن الموصول (٣٥٤/٤)، والبحر المحيط (١٣٢/٣).  
(٣) انظر المعتمد (٢٢٩/١).

وأبو علي هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، أبو علي، من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه تنسب الطائفة (الجبائية)، له مقالات وآراء انفرد فيها في المذهب، من مؤلفاته: الأصول، والاجتهاد والتفسير الكبير، وتوفي سنة (٣٠٣ هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٣/٣٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨٣/١٤)، والعبر (١٢٥/٢)، وشذرات الذهب (٢٤١/٢)، وأصول الفقه تاريخه ورجاله (٩٤).

(٤) انظر: الإحكام للأمدى (٢/٣٢٨)، وشرح التلويح علي التوضيح (٩٧/١)، وكشف الأسرار للبخاري (٧/٢)، والتقريب والتجوير (٢١/٢)، وتيسير التحرير (٢٠٥/١)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (١٦/٢)، وفواتح الرحموت (٢٦٤/١).

(٥) الإحكام للأمدى (٢/٢٣٨).

## الموقف من هذا الدليل:

نوقش الاستدلال باليقين هنا من قبل المخالفين بما يأتي:

١. أن حمل (الجمع المنكر) علي العموم والاستغراق أولي، لأنه أحوط<sup>(٢)</sup>.  
وقد أجيب عن ذلك: بمنع كون الاستغراق أحوط، بل قد يكون عدمه هو الأحوط كما في الإقرارات ونحوها، لئلا يلزم إباحة مال الغير<sup>(٣)</sup>.  
كما أن هذا الكلام فيه تسليم بعدم عموميه، لأنهم جعلوا ذلك من باب الاحتياط، والاحتياط لا يعارض اليقين، لأن اليقين أولي منه<sup>(٤)</sup>.  
٢. أن الحمل علي العموم أكثر فائدة، ولذا يجب الحمل عليه<sup>(٥)</sup>.  
وقد أجيب عن ذلك: بأنه إثبات للغة بالترجيح، فلا يصح<sup>(٦)</sup>.  
ثم إن هذه الفائدة كما سبق لا تخلو من المخاطرة التي تؤدي إلى استباحة مال الغير، وتحميل كلامه ما لم يردده.  
٣. أن العموم والشمول في الجمع أقرب إلي معني الجمعية، فكان الحمل عليه أولي<sup>(٧)</sup>.  
وقد أجيب عن ذلك: بأنه إثبات للغة بالترجيح، فلا يصح<sup>(٨)</sup>.  
ثم إن معني الجمعية متحقق في الحمل علي الأقل، وهو أولي لتبقيه.

(١) التقرير والتحجير (٢/٢١).

(٢) انظر: المرجع السابق، وفواتح الرحموت (١/٢٦٣).

(٣) انظر: تيسير التحرير (١/٢٠٥)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (٢/١٦).

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وفواتح الرحموت (١/٢٦٣ - ٢٦٤).

(٥) انظر: شرح التلويح علي التوضيح (١/٩٧)، وكشف الأسرار للبخاري (٢/٧).

(٦) انظر: شرح التلويح علي التوضيح (١/٩٧).

(٧) انظر: المرجع السابق، وكشف الأسرار للبخاري (٢/٧).

(٨) انظر: شرح التلويح علي التوضيح (١/٩٧).

٤. أن الجمع المنكر قد ثبت إطلاقه علي كل مرتبة من مراتب الجمع، ولذا فإن حمله علي الكل حمل له علي الجميع حقائقه، فكان ذلك أولي<sup>(١)</sup>.  
وأجيب عن ذلك: بعدم تسليم أن حقيقة الاستغراق، لأنه يطلق علي الثلاثة فما فوق، والثلاثة متحققة، وما زاد مشكوك فيه<sup>(٢)</sup>.  
ويتضح مما سبق أن الاعتراضات لم تتجه إلي الاستدلال باليقين علي سبيل المنع، وإنما جاءت علي سبيل المعارضة له بما هو أضعف منه، ولذا لا أثر فيه.  
ومما يقوي ذلك أن أهل اللغة يسمون الجمع في هذه الحالة نكرة، ولو كان للاستغراق لكان معروفاً كله لا منكراً مختلطاً بغيره<sup>(٣)</sup>.

## المبحث السادس

### استفادة العموم من العطف علي العام

اختلف العلماء في التعبير عن هذه المسألة فبعضهم يعبر بقوله:  
العطف علي العام هلي يوجب العموم في المعطوف؟<sup>(٤)</sup>.  
وبعضهم يعبر بقوله: إذا كان المعطوف خاصاً فهل يقتضي تخصيص المعطوف عليه، أو لا؟<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٥١/٢)، وشرح التلويح علي التوضيح (٩٧/١)، والتقريب والتجسير (٢١/٢)، وفواتح الرحموت (٢٦٣/١).

(٢) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٥١/٢)، ونهاية الوصول (١٣٣٣/٤).

(٣) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٥١/٢)، والإحكام للأمدى (٢٣٨/٢).

(٤) انظر: الأحكام للأمدى (٢٧٧/٢)، وتيسير التحرير (٢٦١/١)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (٢٢/٢).

وهناك من يعبر بقوله: هلي يلزم من إضمار شيء في المعطوف أن يضم مثله في المعطوف عليه؟<sup>(٢)</sup>

والمسألة واحدة، ويمثل لها الجميع بقوله صلي الله عليه وسلم ((لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده))<sup>(٣)</sup>.

فقوله صلي الله عليه وسلم ((لا يقتل مسلم بكافر)) عام في كل كافر.

وقوله صلي الله عليه وسلم ((ولا ذو عهد في عهده)) خاص بالمعاهد.

فعلي التعبير الأول عن هذه المسألة: هلي يكون معني قوله صلي الله عليه وسلم: ((ولا ذو عهد في عهده)) أي لا يقتل ذو عهد في عهده بكافر؟ فيكون عاماً كالجملة الأولى، أو لا؟ وعلي التعبير الثاني عن المسألة: هلي يكون قوله صلي الله عليه وسلم: ((ولا ذو عهد في عهده)) مخصصاً للجملة الأولى؟ لأن المراد بالجملة الثانية: ولا ذو عهد في عهده بكافر

(١) انظر: المعتمد (٢٨٥/١)، والمحصول للرازي (١٣٦/٣)، والإبهاج (١٩٥/٢)، ونهاية السؤل (٣٨٦/٢)، وتيسير التحرير (٢٦٢/١)، وشرح الكوكب المنير (٢٦٢/٣)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (٢٢/٢)، وإجابة السائل للصنعاني (٣٣٦)، وإرشاد الفحول (٤٩٩/١).

(٢) انظر: المعتمد (٢٨٥/١)، وقواطع الأدلة (٢٠٥/١)، والتمهيد لأبي الخطاب (١٧٢/٢)، والمسودة (٣٢٣/١)، وشرح الكوكب المنير (٢٦٢/٣)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (٢٢/٢).

(٣) أخرج هذا الحديث أبو داود في سنته، باب في السرية ترد علي أهل العسكر (٨٩/٢)، وابن ماجة في سنته، باب لا يقتل مسلم بكافر (٨٨٨/٢)، والنسائي في سنته الصغري، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس (٢٠/٨).

وقال عنه ابن الملقن في البدر المنير (٣٦٦/٨): ((وأخرجه أبو دود والنسائي، والبزار من حديث قيس بن عباد عن علي في الصحيفة التي عنده: لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده)، قال البزار: روي عن علي من غيره وجه، وهذا الإسناد أحسن إسناد يروي في ذلك وأصح. قال: ولا نعلم أسند قيس بن عباد عن علي إلا حديثين أحدهما هذا، وثانيهما حديثه في سبب نزول هذان خصمان اختصموا في رهم) وسيأتي هذا في أثناء السير -إن شاء الله تعالى-، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً، وحسنه الترمذي، ولفظ أبي داود: ((لا يقتل مؤمن بكافر) ولفظ الباقي: (مسلم) بدل/ مؤمن)).

حربي، لأن المعاهد يقتل بالذمي بالإجماع<sup>(١)</sup>، وعلي هذا يكون المراد بالجملة الأولى أيضاً الكافر الحربي، فهو الذي لا يقتل به المسلم.

وعلي التعبير الثالث: هلي يلزم من إضمار: كافر حربي في المعطوف أن يضم مثله في المعطوف عليه من أجل التساوي بينهما؟ فيكون الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي أيضاً.

اختلف العلماء في هذه المسألة علي قولين هما:

**القول الأول:** أن العطف علي العام يوجب العموم في المعطوف، وبناء علي ذلك يخصص المعطوف الخاص المعطوف عليه إذا كان عاماً، ويضم في المعطوف عليه ما أضمر في المعطوف، وهذا مذهب الحنفية<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب القاضي أبو يعلي<sup>(٣)</sup>، وابن السمعاني<sup>(٤)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** أن العطف علي العام لا يوجب العموم في المعطوف، ومن ثم فإن الخاص المعطوف لا يخصص العام المعطوف عليه، ولا يلزم من الإضمار في المعطوف أن يضم مثله في المعطوف عليه، وهذا مذهب الجمهور<sup>(٦)</sup>.

**الاستدلال باليقين في هذه المسألة:**

(١) انظر: حكاية الإجماع في: تيسير التحرير (٢٦٢/١) وشرح الكوكب المنير (٢٦٤/٣)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (٢٣/٢)، وغاية الوصول في شرح لب الأصول (٦٩)، وإجابة السائل للصنعاني (٣٣٧)، وإرشاد الفحول (٤٩٩/١).

(٢) انظر: تيسير التحرير (٢٦١/١)، وغاية الوصول في شرح لب الأصول (٦٩)، وفواتح الرحموت (٣٠٤/١).

(٣) انظر: المسودة (٣٢٣/١)، وشرح الكوكب المنير (٢٦٢/٣).

(٤) انظر: قواطع الأدلة (٢٠٨/١).

(٥) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١٧٨/٣).

(٦) انظر: المعتمد (٢٨٥/١)، والتمهيد لأبي الخطاب (١٧٢/٢)، والمحصول للرازي (١٣٦/٣)، والمسودة (٣٢٣/١)، والإحكام للأمدي (٢٧٧/٢)، الإجماع (١٩٥/٢)، وشرح الكوكب المنير (٢٦٢/٣)، وحاشية العطار علي شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع (٢٢/٢)، وإجابة السائل للصنعاني (٣٣٦)، وإرشاد الفحول (٤٩٩/١).



استدل الأمدي للجمهور بدليل اليقين حيث قال: ((الثالث: أن الاشتراك في أصل الحكم متيقن، وفي صفة محتتمل، فجعل العطف أصلاً في المتيقن دون المحتتمل أولي))<sup>(١)</sup>.

وأصل الحكم في الحديث هو منع القتل بالكافر.

وصفته هو كون القاتل كافراً مطلقاً، أو مقيداً بكونه حرّياً.

فالحديث دل علي منع قتل المسلم بالكافر مطلقاً، ودل علي منع قتل المعاهد دون تحديد بنوع من لا يقتل به، يكن أجمع العلماء كما سبق علي أن الكافر هنا هو الحرّياً.

### الموقف من هذا الدليل:

عارض الأمدي علي لسان الحنفية هذا الدليل بقوله: ((فإن قيل: ما ذكرتموه معارض بما يدل علي وجوب التشريك بينهما في أصل الحكم، وتفصيله وبيانه من وجهتين:

**الأول:** أن حرف العطف يوجب جعل المعطوف والمعطوف عليه في حكم جملة واحدة، فالحكم علي أحدهما يكون حكماً علي الأخرى.

**الثاني:** أن المعطوف إذا لم يكن مستقلاً بنفسه فلا بد من إضمار حكم المعطوف عليه فيه لتحقيق الإفادة.

وعند ذلك لا يخلو: إما أن يقال: بإضمار كل ما ثبت للمعطوف عليه للمعطوف، أو بعضه.

لا جائز أن يقال بالثاني، لأن الإضمار إما لبعض معين، أو غير معين، القول بالتعيين ممتنع، إذ هو غير واقع من نفس العطف.

كيف: وإنه ليس البعض أولي من البعض الآخر.

---

(١) الإحكام للأمدي (٢/ ٢٧٨).

والقول بعدم التعيين موجب للإبهام والإجمال في الكلام وهو خلاف الأصل، فلم يبق سوى القسم الأول وهو المطلوب<sup>(١)</sup>.

ثم أجاب عن ذلك بقوله: ((قلنا: جواب الأول: أن العطف يوجب جعل المعطوف والمعطوف عليه في حكم جملة واحدة فيما فيه العطف، أو في غيره.

الأول مسلم، والثاني ممنوع، فلم قلت: إن ما زاد علي أصل الحكم معتبر في العطف، إذ هو محل النزاع؟

**وجواب الثاني:** أن نقول بالتشريك في أصل الحكم المذكور دون صفته وهو مدلول اللفظ من غير إبهام ولا إجمال<sup>(٢)</sup>.

وقال الصنعاني: ((وأجيب عن الحنفية: بأن اللازم من المشاركة بين المتعاطفين هو المشاركة في الجملة إن اقتضي المقام مقدراً في المعطوف كما ذكرتم، فلا يلزم تقديره في المعطوف عليه، إذ لا يشترط اشتراكهما في أصل الحكم وهو هنا منع القتل، ولا يلزم من ذلك تقدير جميع ما يمكن إضماره في إحدى الجملتين، إذ التقدير خلاف الأصل، ويجب أن يقتصر علي قدر الحاجة فيه، وهذا علي تسليم أنه لا بد من تقدير (بحري) وإلا فلك أن تقول: لا حاجة إلي تقديره، بل يبقى قوله: (ولا ذو عهده في عهده بكافر) عاماً لكل كافر، ويخص بالإجماع علي قتل المعاهد بالذمي<sup>(٣)</sup>.

وذكر الشوكاني أن ما ذكره الحنفية ضعيف لثلاثة وجوه:

((أحدهما: أن العطف لا يقتضي الاشتراك بين المتعاطفين من كل وجه.

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٧٨ - ٢٧٩).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٧٨).

(٣) إجابة السائل شرح بغية الأمل (٣٣٧).

الثاني: أن قوله: ((ولا ذو عهد في عهده)) كلام تام، فلا يحتاج إلى إضمار قوله: ((بكافر))، لأن الإضمار خلاف الأصل، والمراد حينئذ: أن العهد عاصم من القتل...

الثالث: أن حمل الكافر المذكور علي الحربي لا يحسن، لأن إهدار دمه معلوم من الدين بالضرورة، فلا يتوهم أحد قتل مسلم به<sup>(١)</sup>.

### المبحث السابع

#### الحكم عند تعارض الخاص المتقدم مع العام المتأخر عنه

اختلف العلماء فيما لو تأخر العام عن الخاص وكانا متعارضين هل يُخصص العام بالخاص، أو يُنسخ الخاص بذلك العام؟ علي قولين هما:

القول الأول: أن الخاص يخصص العام، وهذا مذهب الجمهور<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن الخاص ينسخ بالعام المتأخر عنه، وهذا مذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>، وهو رواية عن الإمام أحمد — رحمه الله —<sup>(٤)</sup>.

#### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

استدل الجمهور لقولهم باليقين حيث قالوا: إن حكم الخاص متيقن، ونسخة بالعام مشكوك فيه، لجواز أن يبيي العام علي الخاص، ولذا يؤخذ بالمتيقن ويترك المشكوك فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) إرشاد الفحول (١/٤٩٩ - ٥٠٠).

(٢) انظر: التبصرة (١٥٣)، والعدة (٢/٦١٥)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/١٥١)، والمحصل للرازي (٣/١٠٦)، وروضة الناظر (٢/٧٢٥)، والإحكام للأمدى (٢/٣٤٣)، والإبهاج (٢/١٦٨).

(٣) انظر: الفصول في الأصول للخصاص (١/٢١٠)، وكشف الأسرار للنسفي (١/١٦٤)، وكشف الأسرار للبخاري (١/٥٨٧)، والتوضيح مطبوع مع شرحه التلويح (١/٧٣)، وتيسر التحرير (١/٢٧٢).

(٤) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢/١٥١)، وروضة الناظر (٢/٧٢٥).

(٥) انظر: التبصرة (١٥٤)، والبحر المحيط (٣/٤٠٩)، وإرشاد الفحول (١/٥٨٠).

قال الشيرازي: ((ولأن الخاص المتقدم متيقن، ونسخة بما ورد من اللفظ العام غير متيقن، فلا يجوز نسخ المتيقن بغير متيقن))<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: ((وثالثها: أن يتأخر العام عن وقت العمل بالخاص فها هنا يبيني العام علي الخاص عندنا، لأن ما تناوله الخاص متيقن، وما تناوله العام ظاهر مظنون، والمتيقن أولي))<sup>(٢)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

ناقش الجصاص هذا الدليل بقوله: ((فإن قال: لأن الحكم الخاص متيقن بثبوت، ونسخة بالعام غير متيقن، إذ جائز أن يكون العام مبنياً عليه فلم يجوز نسخة بالشك.

قيل له: ما معني قولك: إن الحكم الخاص متيقن بثبوت؟ أعني به أن كان متيقناً قبل ورود العام الموجب للحكم بخلافه، أو أردت أنه متيقن بعد ورود العام؟

فإن قال: أردت أنه كان متيقناً قبل ورود اللفظ العام.

قيل له: فهذا مما لا يخالف فيه، وليس هو موضوع المنازعة، فما الدلالة منه علي انتفاء نسخة بالعموم الوارد بعده؟

فإن قال: إنما أردت أنه متيقن بعد ورود العموم.

قيل له: ولم قلت ذلك وهو موضع الخلاف بيننا وبينك؟ فكأنك إنما ذكرت صورة المسألة التي منها الخلاف وجعلتها دلالة علي نفسها.

فإن قال: لما كان الحكم الأول متيقناً وجب البقاء علي ما كنا عليه حتي يثبت وزاله.

(١) التبصرة (١٥٤).

(٢) البحر المحيط (٣/ ٤٠٩).

قيل له: ومن أين وجب ما قلت، والأول إنما كان متيقناً متفقاً علي ثبوته قبل ورود لفظ العموم بخلاف حكمه؟، فما الدلالة من هذا الأصل علي بقاء حكمه بعد ورود لفظ العموم بخلافه؟، فلا يرجع به عليه إذا حققت عليه المطالبة إلا إلى دعوي عارية عن البرهان...) (١).

ويظهر لي أن ما ذكره الجصاص - رحمه الله تعالى - صحيح، فاليقين قد انتفي بورود الدليل العام، لكن لا يعني هذا ترك الدليل الخاص، بل يعمل به ويخصص به العام، لما في ذلك من إعمال الدليلين معاً.

ولأن الخاص يدل علي المراد به صريحاً بينما العام يدل عليه من باب الظاهر، وإذا اجتمع الصريح والظاهر قدم الصريح، لأنه أقوى، وأقل احتمالاً (٢). وعلي هذا فيعمل بالخاص فيما دل عليه، وما خرج عنه يعمل فيه بالدليل العام.

### المبحث الثامن

#### حجية العام فيما بقي بعد التخصيص

##### تحرير محل النزاع:

حكي كثير من العلماء أن العام إن خص بمبهم فإنه لا يكون حجة في الباقي بالاتفاق كما في قوله تعالى: { أَجَلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنَالَى عَلَيْكُمْ } (المائدة: ١)، وذلك لأن إخراج المجهول من المعلوم يصير المعلوم مجهولاً، إذ كل فرد من أفراد العام يحتمل خروجه (٣).

(١) الفصول في الأصول للجصاص (١/٢١١ - ١٢١).

(٢) انظر: التمهيد لأبي الخطاب (٢/١٥٢).

(٣) انظر: المعتمد (١/٢٦٦)، والإحكام للأمددي (٢/٢٥٣)، وبيان المختصر (٢/١٤٢)، والبحر المحيط (٣/٢٦٦ - ٢٦٧)، وشرح الكوكب المنير (٣/١٦٤)، وإرشاد الفحول (١/٤٩٤).

وخالف في ذلك أبو المعين من الحنفية<sup>(١)</sup>، وابن برهان من الشافعية، وعلل ابن برهان ذلك بأن الأصل عدم الخروج، فإذا شك في خروج فرد فالأصل دخوله وعدم خروجه<sup>(٢)</sup>. وكلاهما يدل علي عدم اعتبار المخصص إذا كان مبهماً، وهو بعيد كما ذكره الزركشي<sup>(٣)</sup>.

وبناء علي ما سبق يكون موضوع النزاع في حجية العام المخصص بمعين: هل يكون حجة فيما بقي بعد التخصيص أو لا؟<sup>(٤)</sup>.

خلاف في ذلك علي أقوال أهمها ما يأتي:

**القول الأول:** أنه حجة في الباقي مطلقاً سواء كان المخصص متصلاً، أو منفصلاً، وهذا مذهب الجمهور<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** أن ليس بحجة في الباقي مطلقاً، وإليه ذهب عيسي ابن أبان<sup>(٦)</sup>، وأبو ثور<sup>(٧)</sup>، وحكي عن أهل العراق، وعن القدرية<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) انظر: كشف الأسرار للبخاري (١/ ٦٢٥)، وتيسير التحرير (١/ ٣١٣)، وفواتح الرحموت (١/ ٣١٧).  
 وأبو المعين هو: ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول، أبو المعين النسفي الحنفي، عالم بالأصول والكلام، كان بسمراً وقد وسكن بخاري. من مؤلفاته: (بحر الكلام)، و(تبصرة الأدلة في الكلام)، و(التمهيد لقواعد التوحيد)، و(شرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الحنفية)، و(مناهج الأئمة في الفروع). توفي سنة (٥٠٨ هـ). انظر: تاج التراجم (٥٨)، والجواهر المضية (٢/ ١٨٩)، وهدية العارفين (٤/ ٣٦)، والأعلام للزركلي (٧/ ٣٤١).  
 (٢) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٦٧)، وإرشاد الفحول (١/ ٤٩٤).  
 (٣) انظر: المرجعين السابقين.  
 (٤) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٦٨)، وإرشاد الفحول (١/ ٤٩٤).  
 (٥) انظر: المعتمد (١/ ٢٦٥)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/ ١٤٢)، والمستصفي (٣٢٤)، والمحصول للرازي (٣/ ١٧)، وروضة الناظر (٢/ ٧٠٦)، والإحكام للأمدى (٢/ ٢٥٢)، وكشف الأسرار للبخاري (١/ ٦٢٥)، وتيسير التحرير (١/ ٣١٣)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٦١ - ١٦٢)، وإرشاد الفحول (١/ ٤٩٤).  
 (٦) عيسي بن أبان هو: عيسي بن أبان بن صدقة الحنفي، أبو موسي، أحد الأئمة الأعلام، وصف بالذكاء والسخاء، وسعة العلم، كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، لزم محمد بن الحسن لزوماً شديداً وصحبه حتي تفقه علي يديه، توفي

**القول الثالث:** أنه حجة في الباقي إن خص بمتصل كالاستثناء والشرط والصفة، وإن خص بمنفصل فليس بحجة في الباقي، وهذا محكي عن الكرخي، ومحمد بن شجاع الثلجي<sup>(٣)</sup>.

**القول الرابع:** انه حجة في أقل الجمع فقط، ولا يحتاج به فيما زاد علي ذلك<sup>(٤)</sup>.

### الاستدلال باليقين في هذه المسألة:

قضاء البصرة سنة ٢١١هـ، له مصنفات كثيرة منها: (كتاب الحجج)، و(خبر الواحد)، و(إثبات القياس). توفي -رحمه الله

تعالى- بالبصرة سنة ٢٢٠هـ، وقيل سنة ٢٢١هـ.

. انظر: ترجمته في: تاريخ بغداد (١١/١٥٧)، وتاج التراجم (٢٢٦)، والفهرست (٢٨٩)، والفوائد البهية (١٥١).

(١) أبو ثور هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي، البغدادي، كان إماماً جليلاً، وفقهياً ورعاً، كان من أصحاب الرأي حتي حضر الشافعي إلي بغداد فاختلف إليه، حتي أصبح بعد قوله وجهاً عند الشافعية، له مصنفات في الأحكام جمع بين الفقه والحديث، وله آراء مثبتة في الكتب، وكتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي، وذكر مذهبه في ذلك، وهو أكثر ميلاً إلي الشافعي في هذا الكتاب وفي كتبه كلها. توفي -رحمه الله تعالى- ببغداد سنة ٢٤٠هـ، وقيل ٢٤٦هـ.

انظر: ترجمته في: تاريخ بغداد (٦/٦٥)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢/٧٤)، ووفيات الأعيان (١/٥٣)، والبداية والنهاية (١٤/٣٧٢)، وتهذيب الكمال (٢/٨٠).

(٢) انظر: المعتمد (١/٢٦٥)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/١٤٢)، والمحصل للرازي (٣/١٧)، وروضة الناظر (٢/٧٠٦)، والإحكام للأمدي (٢/٢٥٢)، وكشف الأسرار للبخاري (١/٣٢٦-٣٢٥)، البحر المحيط (٣/٢٦٩)، وتيسير التحرير (١/٣١٣)، وفتح الغفار (١٢/١)، وإرشاد الفحول (١/٤٩٥).

(٣) انظر: المعتمد (١/٢٦٥)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/١٤٣)، والمحصل للرازي (٣/١٧)، والإحكام للأمدي (٢/٢٥٢)، وتيسير التحرير (١/٣١٣)، وشرح الكوكب المنير (٣/١٦٣)، وفواتح الرحموت (١/٣١٧)، وإرشاد الفحول (١/٤٩٦) علما بان بعض الحنفية نقل عن الكرخي: التوقف إلا في أحص الخصوص.

انظر في ذلك: أصول السرخسي (١/١٥٨)، وكشف الأسرار للنسفي (١/١٧٤).

ومحمد بن شجاع الثلجي هو: محمد بن شجاع الثلجي البغدادي الحنفي، أبو عبد الله، نسبة إلي ثلج بن عمرو بن مالك، وليس إلي بيع الثلج، فقيه العراق في وقته، جمع بين الفقه والورع، وكان له ميل إلي مذهب الاعتزال، وترك أهل الحديث الرواية عنه، له مؤلفات منها: (الرد علي المشبهة)، و(النوادر في فروع الفقه)، و(تصحيح الآثار) و(كتاب المناسك). توفي -رحمه الله تعالى- ساجداً في صلاة العصر سنة ٢٥٦هـ، وقيل: (٢٦٦هـ).

انظر: ترجمته في: تاريخ بغداد (٥/٣٥٢)، ومشايخ بلخ من الحنفية (١/٢١٤)، وتاج التراجم (٢/٢٤٢)، والجواهر المضية (٣/١٧٣)، والفوائد البهية (١٧١).

(٤) انظر: المستصفي (٢٣٤)، والإحكام للأمدي (٢/٢٥٣)، وتيسير التحرير (١/٣١٣)، وشرح الكوكب المنير (٣/١٦٢)، وإرشاد الفحول (١/٤٩٧).

احتج من حمل علي أقل الجمع في هذه المسألة باليقين، فقالوا: إن أقل الجمع يبغي، لأنه مستيقن، ويطرح ما عداه، لأنه مشكوك فيه<sup>(١)</sup>.

قال الغزالي: ((ومن هؤلاء من قال أقل الجمع يبغي، لأنه مستيقن))<sup>(٢)</sup>.

وقال الأمدى: ((الثالث: أن العام بعد التخصيص ينزل منزلة قوله: اقتلوا المشركين إلا بعضهم، والمشبه به ليس بحجة فكذلك المشبه.

سلمنا أنه حجة، لكن في أقل الجمع، أو فيما عدا صورة التخصيص؟

الأول: مسلم: والثاني ممنوع، وذلك لأن الحمل علي أقل الجمع متيقن، بخلاف الحمل علي ما زاد عليه، فإنه مشكوك فيه، فكان حجة في المتيقن))<sup>(٣)</sup>.

### الموقف من هذا الدليل:

نوقش هذا الدليل: بمنع كون الباقي مشكوكاً فيه، لما قام من الأدلة علي وجوب الحمل علي الباقي كله<sup>(٤)</sup>.

ومن هذه الأدلة عمل الصحابة رضي الله عنهم وسلف الأمة ومن جاء بعدهم بالعمومات المخصوصة، ولو لم تكن حجة في الباقي لما اتفقوا علي ذلك<sup>(٥)</sup>.

ثم إن المقتضي للعمل بها فيما بقي موجود—وهو دلالة اللفظ عليه—، والمانع منه مفقود، وإذا وجد المقتضي وانتفي المانع ترتب الحكم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المستصفي (٢٣٤)، والإحكام للأمدى (٢٥٥/٢)، وبيان المختصر (١٤٨/٢)، والبحر المحيط (٢٦٩/٣)، وإرشاد الفحول (٤٩٨/١).

(٢) المستصفي (٢٣٤).

(٣) الإحكام للأمدى (٢٥٥/٢).

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر (١٤٨/٢)، ورفع الحاجب (١١٦/٣)، وإرشاد الفحول (٤٩٨/١).

(٥) انظر: روضة الناظر (٧٠٧/٢)، وإرشاد الفحول (٤٩٥/١).



-جواب آخر عن الدليل: أنه إنما يسلم أن أقل الجمع متيقن لو لم يوجد من يجيز التخصيص إلى ما تحته، وقد وجد من يجوز التخصيص إلى الواحد مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

## الخاتمة

الحمد لله علي نعمه التي لا تحصى، وآلائه التي لا تنسي، أحمده حمد الشاكرين علي ما من به من إتمام هذا البحث، وأصلي وأسلم علي خير رسله صلي الله عليه وعلي آله وأصحابه وأتباعه إلي يوم الدين، أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث أضع للقارئ الكريم أهم نتائجه ملخصة فيما يأتي:

١. أن اليقين فيه جزم، وهو أعلي درجات الإدراك.
٢. أن العلماء لا يتخلفون في الاستناد إلي اليقين والاحتجاج به.
٣. أن اليقين حجة بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.
٤. أن اليقين أخص من القطع.
٥. أن هناك علاقة وطيدة بين اليقين ودليل الاستصحاب.
٦. أن اليقين المستدل به مسائل أصول الفقه قد يكون مجرد دعوي لا تسلم لصاحبها، ولذا ينبغي التدقيق عند وجود الاستدلال به، وعدم الانسياق مع المستدل تمحيص.
٧. أن العلماء أحياناً يستدلون باليقين علي قولين مختلفين انطلاقاً من يقينين كل منهما له منحي معين، ولذا ينبغي التدقيق في مثل هذا الأمر، للوصول إلي ما يرجح أحد اليقينين علي الآخر.

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) انظر: رفع الحجب (٣/ ١١٦).

وإني في نهاية هذا البحث لأوصي بإجراء دراسة موسعة حوله في رسالة لا تقل عن درجة الماجستير فهو تحقيق بذلك، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلي سواء السبيل.  
والحمد لله أولاً وأخيراً، وصلي الله وسلم علي نبينا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

#### مصادر البحث:

١. أثار البلاد وأخبار العباد، لتركيا محمد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت.
٢. الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. إجابة السائل شرح بغية الأمل، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.
٤. الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط ١.
٥. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت.
٦. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق ودراسة عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م.
٧. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.

٨. الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي (ت ٦٣٠ هـ) تحقيق الدكتور سيد الجميلي، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٩. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، المكتبة التجارية، مطبعة المدني بمصر، ط ١، ١٤١٣ هـ.
١٠. الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
١١. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، المعروف بان حجر (ت ٨٥٢ هـ)، وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٢. أصول البزدوي، كنز الوصول إلى معرفة الأصول، لعلي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
١٣. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، تحقيق د. رفيق العجم، دار المعرفة، بيروت.
١٤. أصول الفقه تاريخه ورجاله، تأليف د. شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤١٩ هـ.
١٥. الأعلام، لخير الدين الزركلي، الناشر دار العلم للملايين بيروت، الطبعة السابعة سنة ١٩٨٦ م.
١٦. إعلام الموقعين عن رب العلمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٤ هـ.

١٧. البحر المحيط، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ)، قام بتحريره ومراجعته الدكتور عمر سليمان الأشقر، والدكتور عبد الستار أبو غدة، والدكتور محمد سليمان الأشقر، والشيخ عبد القادر العاني، طبع بدار الصفوة بالقاهرة، الناشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م.
١٨. البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ). تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١٩ هـ.
١٩. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨ هـ)، حققه وقدمه ووضع فهارسه الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة بمصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.
٢٠. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملحق سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
٢١. البلبل في أصول الفقه، لسليمان بن عبد القوي الطوفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١٤ هـ.
٢٢. بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)، لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن ابن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ)، طبع بدار المدني بمكة، والناشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٢٣. تاج التراجم في طبقات الحنفية، لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ)، طبع بمطبعة العاني بغداد، سنة ١٩٦٢ م.
٢٤. تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر.
٢٦. التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣ هـ.
٢٧. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المردوي (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، والدكتور: عوض بن محمد القرني، والدكتور: أحمد بن محمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٢٨. تخریج الفروع علي الأصول، لمحمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب صالح مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤٠٧ هـ.
٢٩. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين، محمد بن عبد الله بهادر الزركشي، (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله ربيع، والدكتور: سيد عبد العزيز، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٣٠. التقريب والإرشاد، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)، حققه د. عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٨ هـ.
٣١. التعريفات، لعلی بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٣٢. تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، موقع الإسلام.
٣٣. التقرير والتحرير، لمحمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنفي، دراسة وتحقيق/ عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٣٤. تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، للحافظ خليل بن كيكلي العلاتي، (ت ٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
٣٥. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠ هـ)، دراسة وتحقيق د. مفيد محمد أبو عمشة، ود. محمد بن علي بن إبراهيم، مؤسسة الريان، بيروت، ط ٢، ١٤٢١ هـ.
٣٦. تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦ هـ.
٣٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ.
٣٨. التوضيح شرح التنقيح، لعبيد الله بن مسعود، الملقب بصدر الشريعة ابن تاج الشريعة (ت ٧٤٧هـ)، مطبوع مع شرحه التلويح علي التوضيح للتفتازاني، ضبطه وخرج أحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
٣٩. تيسير التحرير، لمحمد أمين، المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي (ت ٩٨٧ هـ)، علي كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهير بابن همام الدين الإسكندري (ت ٨٦١ هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٤٠. الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ.
٤١. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله ابن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
٤٢. حاشية العطار علي جمع الجوامع، للشيخ حسن العطار (ت ١٢٥٠ هـ)، وبهامشه تقارير الشيخ عبد الرحمن الشربيني علي جمع الجوامع، وتقارير الشيخ محمد علي بن حسين المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٣. روضة الناظر في أصول الفقه، لموفق الدين عبد الله أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، الناشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٤٤. زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
٤٥. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٤٦. الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٧. سنن الترمذي (جامع الترمذي)، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٩٢٧ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٨. سنن الدار قطني، لعلي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، عني بتصحيحه وتنسيقه وترقميه وتحقيقه عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م.
٤٩. سنن أبي داود، للحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٥٠. السنن الصغرى (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
٥١. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م.
٥٢. سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، حقق نصوصه، ورقم كتبه، وأبوابه وأحاديثه، وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٥٣. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٨٤هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٩، ١٤١٣هـ / ١٩٩١ م.
٥٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق عبد القادر ومحمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٥٥. شرح التلويح علي التوضيح للتفتازاني مطبوع مع التنقيح في أصول الفقه، لعبيد الله بن مسعود، الملقب بصدر الشريعة (ت ٧٤٧هـ)، ضبطه وخرج أحاديثه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م.
٥٦. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد ابن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م.



٥٧. شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع، لشمس الدين محمد أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ)، مطبوع مع حاشية العطار علي جمع الجوامع، للشيخ حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ)، وبهامشه تقارير الشيخ عبد الرحمن الشربيني علي جمع الجوامع، وتقارير الشيخ محمد علي بن حسين المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٨. شرح صحيح مسلم المسمي المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، مطبوع بحاشية مسلم، دار الريان للتراث، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٥٩. شرح الكوكب المنير المسمي بمختصر التحرير، المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، لمحمد بن أحمد بن العزيز الفتوحي، المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد الناشر مكتبة العبيكان بالرياض، سنه ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٦٠. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٦١. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعني به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
٦٢. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، مطبوع مع شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٦٣. صحيح وضعيف سنن أبن ماجة، لمحمد ناصر الدين الألباني، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٦٤. الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ودار الرفاعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
٦٥. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الثانية.
٦٦. طبقات المعتزلة، لابن المرتضي، أحمد بن يحيى، تحقيق: سوسنه ديفيلد، مكتبة دار الحياة، بيروت.
٦٧. العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (ت ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه الدكتور أحمد بن علي سير المبارك، ط ٢، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٦٨. العبر في خبر من غير، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
٦٩. عمدة الناظر علي الأشباه والنظائر، للإمام السيد محمد الحسيني (أبي السعود) (ت ١١٧٢هـ)، القاعدة الثالثة: ((اليقين لا يزول بالشك)) دراسة وتحقيق: عبد الكريم جاموس بن مصطفى، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين القاهرة، شعبة الشريعة الإسلامية.
٧٠. غابة الوصول شرح لب الأصول، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، مكتبة مصطفى البابي، مصر ١٣٦٠هـ.
٧١. غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد الحنفي الحموي (ت ١٠٩٨هـ)، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧٢. الغنية في الأصول، للإمام أبي صالح منصور بن إسحاق السجستاني، تحقيق: محمد صدقي البورنو، مطابع شركة الصفحات الذهبية المحدودة، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
٧٣. فتح الغفار بشرح المنار، لزين الدين إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)، ومعه حواش للشيخ عبد الرحمن البحراوي الحنفي المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٧٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٧٥. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، لعبد الله مصطفى المراغي (ت ١٣٦٤هـ)، الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
٧٦. الفروق، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقراقي (ت ٩٨٤هـ)، ومعه إدرار الشروق علي أنواء الفروق، لأبي القاسم قاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الشاط (ت ٧٢٣هـ)، الناشر عالم الكتب ببيروت.
٧٧. الفصول في الأصول (أصول الجصاص)، لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، ضبط نصوصه وعلق عليه د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٧٨. الفهرست لابن القيم محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٧٩. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، غني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
٨٠. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت ١٢٢٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

٨١. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
٨٢. القطع والظن عند الأصوليين، للدكتور: سعد بن ناصر الشثري، دار الحبيب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٨٣. قواطع الأدلة في أصول الفقه، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٨٤. القواعد، لعلي بن عباس البجلي الحنبلي المشتهر بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ)، دراسة وتحقيق عايض بن عبد الله الشهراني، وناصر بن عثمان الغامدي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٣/٢٠٠٢م.
٨٥. القواعد الصغرى (الفوائد في مختصر القواعد)، لعبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦.
٨٦. القواعد الفقهية، علي الندوي، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٨٧. الكاشف عن المحصول في علم الأصول، لأبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وقدم له الدكتور محمد عبد الرحمن مندور، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
٨٨. كشف الأسرار شرح المصنف علي المنار، لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، مطبوع معه شرح نور الأنوار علي المنار، لملاحيون، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٩. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠هـ)، ضبط وتعليق وتخرّيج محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر دار الكتاب العربي ببيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٩٠. لب الباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي (ت ٩١١هـ)، مكتبة المتنبي، بغداد.
٩١. لسان العرب، لأبن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار الفكر، ودار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٩٢. اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيزاري (ت ٤٧٦هـ)، مطبوع مع تخرّيج أحاديثه لعبد الله بن محمد الغماري، خرج أحاديثه وعلق عليه د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
٩٣. مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، وساعده ابنه محمد، طبعت في مجمع الملك فهد - رحمه الله - لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.
٩٤. المحصول في أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٥٦هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٩٥. المدخل الفقهي العام، لمصطفى أحمد الزرقا، الناشر دار الفكر، الطبعة التاسعة، سنة ١٩٦٧م/١٩٦٨م.

٩٦. المستصفي من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، ترتيب وضبط محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
٩٧. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، وهم مجد الدين أبو البركات عبد السلام (ت ٦٥٢ هـ)، وولده أبو المحاسن عبد الحليم (ت ٦٨٢ هـ)، وحفيده شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق د. أحمد بن إبراهيم الذوري، دار الفضيلة، الرياض، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٩٨. مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، للدكتور: محمد محروس عبد اللطيف، طبع بالدار العربية للطباعة، بغداد، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية.
٩٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، اعتني به يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى.
١٠٠. المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت ٤٣٦ هـ)، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
١٠١. معجم الأصوليين، لدكتور: محمد مظهر بقا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٤ هـ.
١٠٢. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت ٦٢٦ هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٥ م.

١٠٣. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٤هـ.
١٠٤. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاي، الناشر دار المعرفة ببيروت.
١٠٥. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
١٠٦. المتعمق في القواعد الفقهية، لمسلم بن محمد الدوسري، دار زدي، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٠٧. المنثور في القواعد، للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود، وراجعته الدكتور عبد الستار أبو غدة، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
١٠٨. المنحول من تعليقات الأصول، لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
١٠٩. المذهب في علم أصول الفقه المقارن، د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١١٠. الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسي اللخمي الغرناطي (ت ٧٩٠هـ)، ومعه شرحه للشيخ عبد الله دراز. غني بضبطه وترقيمه ووضع تراجمه محمد عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
١١١. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، الناشر عالم الكتب.

١١٢. نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (ت ٧١٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن سليمان اليوسف، والدكتور سعد بن سالم السويح، الناشر المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
١١٣. هدية العارفين، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، الناشر دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
١١٤. الوافي بالوفيات، لخليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق هلموت ريتز، الناشر دار فرانز شتاينر بفيسبادن، الطبعة الثانية سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.
١١٥. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د. محمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ.
١١٦. الوصول إلى الأصول، لأحمد بن علي بن برهان البغدادي (ت ٥١٨هـ). تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، الناشر مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
١١٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، الناشر دار صادر بيروت.

#### محتويات البحث:

المقدمة	١١
الفصل الأول: اليقين وحجتيه	١٧
المبحث الأول: تعريف اليقين	١٩
المبحث الثاني: درجات الإدراك ومنزلة اليقين منها	٢١
المبحث الثالث: العلاقة بين اليقين والقطع	٢٢
المبحث الرابع: العلاقة بين اليقين والاستصحاب	٢٤
المبحث الخامس: حجية اليقين	٢٦



٣٣.....	الفصل الثاني: الاستدلال باليقين في مسائل العام.
٣٥.....	التمهيد.
٣٦.....	المبحث الأول إثبات صيغ العموم.
٤٠.....	المبحث الثاني: دلالة العام بين الظن والقطع.
٤٣.....	المبحث الثالث: عموم الجمع المعروف بـ(ال).
٤٧.....	المبحث الرابع: عموم المفرد المعروف بـ(ال).
٥١.....	المبحث الخامس: عموم الجمع المنكر.
٥٤.....	المبحث السادس: استفادة العموم من العطف علي العام.
٥٩.....	المبحث السابع: الحكم عند تعارض الخاص المتقدم مع العام المتأخر عنه.
٦٢.....	المبحث الثامن: حجية العام فيما بقي بعد التخصيص.
٦٧.....	الخاتمة.
٦٩.....	مصادر البحث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)

"وإلي ساعتي هذه ما علمت قولاً قاله الصحابة ولم يختلفوا فيه إلا وكان القياس معه، لكن العلم بصحيح القياس وفاسدة من أجل العلوم، وإنما يعرف ذلك من كان خبيراً بأسرار الشرع ومقاصده وما اشتملت عليه شرعية الإسلام من المحاسن التي تفوق التعداد وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد"

مجموع الفتاوي ٥٨٤/٢٠

